ظاهرة (كفى) دراسة في المعجم وعلاقته بالنحو والأسلوب

سعد عبد الحسين فرج الله *

تأريخ التقديم: 2020/8/3 تأريخ القبول: 2020/9/12

المستخلص:

يباشر هذا البحث الفعل (كفى) إحدى الظواهر الفريدة في اللغة العربية في بنية استعمالها معجماً ونحواً وأسلوباً، ويتناول الباحث من خلاله التفكير النحوي العربي ومراحل تطوره في خصوص هذه الظاهرة مبيّناً من مساره آراء اللغويين عامة والنحويين خاصة, عرضاً, وموازنة, وترجيحاً ثم الخلوص من ذلك إلى تثبيت صيغة (كفى به) بوصفها بنية تعجّبية جديدة , لاطرادها وتفردها في أسلوبها هذا ولاسيّما في القرآن الكريم ؛ ثمّ موازنتها مع استعمال آخر دال على التعجب بحكم دلالة التركيب النحوي بما لم يعهد عند النحاة . وهكذا يمضي البحث حتى الوصول إلى المقارنة بين الاستعمالين القديم والجديد أو المعاصر لــ(كفى) ووضع اليد على مظاهر استعمالها وتطوره , نماذج, وأمثلة.

الكلمات المفتاحية : التفكير النحوي ؛ نحو المعنى ؛ نحو التركيب ؛ التعجّب

– مقدمة :

يمثل الفعل (كفى) ظاهرة خاصة فريدة في الاستعمال العربي ومستوياته معجماً *ونحواً وأسلوباً ؛ وبرزت قيمة هذا الفعل معجمياً حينما امتدت خيوط شبكته الدلاليّة , فانفتحت على مداخل لمواد لغوية أخرى مختلفة عن أصل اشتقاقه أفضت بــ(كفى) إلى تنوّع صور تركيبها بأثرها المعجمي هذا . أمّا تفرّد الجانب النحوي فهو يأتي من الامتداد المعجمي لـــها , الذي يتحقق في تنوعها بين اللزوم والتعدي وتردد التعدي بين مفعول واحد أو مفعولين . في حين يحظى مبحث الباء الزائدة ووظيفته في معمولها بأهمية كبيرة أغنى البحث فيها بما ترشحت لها بأثر من أقوال القدماء وتوجيهاتهم النحوية بناء على سياقاتها المتحققة أو ما يقاس عليها من

* مدرس/قسم اللغة العربية/ كلية التربية/ جامعة البصرة .

الاستعمال الممكن ؛ وتباعاً يأخذ مستوى الأسلوب حصته من تضافر المعجم والنحو والسياق في بناء صيغة (كفى به) الدالة على إنشاء التعجّب , في استعمال تنفرد فيه عن نظائرها من الأفعال .

وبأثر ممّا اتضح أعلاه , عمل البحث على رصد المعنى المعجمي بدءاً , مراعياً في عمقه وجوهره خصائصه التركيبية الدلالية وعلاقاتها النحوية (التضام) وتحديدا فيما يعرف بقيود التوارد [1] . من خلال التقصّي لكتب التراث التي تعرّضت لمباحث (كفى) , استقراءً لذلك المعنى حتى تبيان أثره في التركيب النحوي وتنوع استعمالاته , بما جعل النحاة يختلفون في تحديد نمطه التركيبي بين اللزوم والتعدي لواحد أو اثنين من مفعولاته . وليس المكون التركيبي هذا بمعزل عن الأسلوب المرتبط بالسياق كما هو معلوم , لذا كان لزاماً على الباحث التتبع الدقيق للاستعمال القديم المبثوث في بطون كتب التراث وأقوال العلماء القدماء وآرائهم وتوجيهاتهم فيه , لأجل التحرّي عن أسرار النمط الأسلوبي الذي يحوّل (كفى) من مضمون الإخبار إلى الإنشاء , وتحديدا معنى التعجب غير القياسي , على الرغم من الخلاف القائم في تحديد نوعه بين علماء التراث ؛ إذ لم تكن الصورة بتلك الوضوح التي خلص منها البحث في إثبات الصيغة التعجبيّة المترشحة عن التمثيل المعجمي في سياقه التركيبي , أضف لها وظيفة الصيغة والحرف معاً . وتبرز أهمية البحث أيضاً في أواخره فضلاً عن سوابقه , عبر مقارنة تُجرى بين الاستعمالَين المطّردَين القديم والحديث نماذج وأمثلة , لبيان صور التطور في الحديث أو المعاصر منهما الذي يمثل أهم ثمار البحث مع تثبيت صيغة (كفى به) التعجبيّة . ومن الثمرات الملحقة به تباعا , لتضيف له أهمية أخرى ؛ أنّه رصد جانباً من مظاهر تطور الفكر النحوي العربي في

***- ليس المعني من المعجم المفهوم الإفرادي منه وإنما المعني التركيبي حصراً بالمفهوم اللساني الحديث , أي : مراعاة أثر المعجم في البناء النحوي كما سيتضح .**

1- للتوسع في هذا المفهوم ينظر المعجم وعلاقته بالنحو عند د. تمام حسان , للباحث , مجلة مجمع اللغة العربية , بدمشق , المجلد (91) , شوال هـ1439 والمحرّم 1440هـ , تموز وتشرين الأول 2018م , الجزءان الثالث والرابع , ص 461 وما بعدها .

حدود هذه الظاهرة جاء من عرض وتحليل وموازنة ونقد وتوجيه , بما قد يفيد المعنيين بهذا المجال مستقبلا . إنّ هذه المعطيات بمجموعها هي ما يباشره هذا البحث في تضاعيف سطوره , كاشفا بها عن أسرار المعنى والتركيب في (كفى) التي تجاوزت فيها أقرانها من الأفعال بل الكلمات جميعها .

المبحث الأوَّل : كفى في دائرة التأصيل المعجمي :

– (كفى) في المعجم العربي .

إنّ حاجة البحث هنا إلى بيان المعنى المعجمي في (كفى) ملحة جدّا ؛ فهو – كما نوهنا – مفهوم يخرج عن الإطار الفردي النمطي ويتجاوزه إلى مدى حيوي فاعل موصول بأثر دلالي وتركيبي/ نحوي بالصورة التي ستجلى في مسار البحث لاحقاً. وكما بيّنا ؛ إنّ ذلك قد أتى لها من تنوع دلالتها وتعلقها بمسائلها تركيبا وأسلوباً بوصفها ظاهرة تكاد تكون نادرة في الأفعال العربية الأخرى حتى تلوّن عملها بأثر من ذلك كلّه . وبعدُ ؛ فمن خلال التّرحال في بطون المعاجم وكتب اللغة والنحو مضافا إليها النصوص العربيّة الفصيحة نجد أن (كفى) بتصريفاتها العامة تأتي – غالباً – على ثلاثة معانٍ , هي :

1- بمعنى (حسْبُ) , وهو المعنى الأصل الذي يطّرد من دلالات (كفى) معجميّا , حتى اقتصر عليه الأزهري (ت 370هـ) في تهذيب اللغة [1], والجوهري (ت 393 هـ) في الصحاح [2] , عندما بحثا مادة هذا الفعل ومعانيه . ويؤكّد بُعد الرابطة ومتانتها دلالياً ونحويّا أي تلك القائمة بين اللفظين : (كفى , وحسْب) ما ورد في بعض الكتب النحويّة المتقدمة , ككتاب (الجمل) المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ؛ إذ قال فيه : ((وحسْبُ) مثل (كفى) إلّا أنّك تخفضُ

1- ينظر تهذيب اللغة , الأزهري (ت 370هـ), تحقيق علي حسن هلالي , الدار المصرية للتأليف والترجمة , القاهرة . 10/ 384 , مادة (كفى) .

2- ينظر صحاح اللغة , , اسماعيل بن أحمد الجوهري (ت 393 هـ) . تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار . دار العلم للملايين , ط4 , 1990م , بيروت – لبنان . , 6 / 2475 , مادة (كفى) .

بـــ (حسب) وتنصب بـــ (كفى) ..)[1] ومضى يساوى بينهما في سائر كلامه الذي دار حول النّص أعلاه [2]. وتبرز هذه العلاقة أيضاً في كتاب إمام النحاة سيبويه (ت 180 هـــ) , فقد قارن المصنّف بين اللفظين في زيادة (الباء) , بما يفصح عن سمة اشتراك قائمة بينهما تقرب إلى علاقة الترادف [3] .

وتتبع ابن السكيت (ت 244هـــ) في إصلاح المنطق معنى (حسْب) فقال : (وتقول : حسْبي من كذا وكذا , وقد أحْسَبَني الشيءُ إذا كفاك) [4] . على أنّ كلمة الفصل في هذه الدعوى تظفر بموقعها في مقاييس اللغة لابن فارس (ت395هـــ) الذي يشتق من مادة الكلمة الدلالة الأصل ثم يجري في مجاريها كما هو منهجه ؛ وفي ذلك جاء قوله : ((كفا) الكاف والفاء والحرف المعتل يدلُّ على الحسْب الذي لا مستزاد فيه . ويُقال : كفاكَ الشيءُ يكفيك , وقد كفى كفايةً , إذا قامَ بالأمر . والكُفيةُ : القوت الكافي . ويُقال : حسبُك زيدٌ من رجلٍ , وكافِيكَ) [5] . وكما هي العادة , لم تكن المعاجم المتأخرة لتحيد عن نظيراتها المتقدمة في بحث معاني الألفاظ ومشتقاتها ؛ ففي معجم لسان العرب لابن منظور (ت711هـــ) – بعد أن أسهب مصنفه في بيان دلالات مادة (كفي) – تلفي معنى (الحسْب) عنده من بواكير مبحثه في تلك المادة , ومنه : (ويُقالُ : كفاك هذا الامرُ , أي حسبُك)[6] .

1- الجمل في النحو , الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـــ) , انتشارات استقلال , عن مؤسسة الرسالة , ط1, 1410هـــ , طهران – ناصر خسرو ., 89 .

2- ينظر السابق نفسه , 98-90 .

3- ينظر الكتاب , سيبويه (180هـــ) تحقيق عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي , ط3 , 1408هـــ - 1988م , القاهرة , 42/2.

4- إصلاح المنطق , ابن السكيت (244هـــ) , تحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون , دار المعارف , ط4 , القاهرة , 342 .

5- مقاييس اللغة , أبو الحسين أحمد بن فارس (395هـــ) , تحقيق عبد السلام محمد هارون , دار الفكر , 1399هـــ -1979م ., 5 / 188, مادة (كفا) .

6- لسان العرب , العلّامة ابن منظور (711هـــ) , دار احياء التراث العربي , ط3 , 1419هـــ - 1999م , بيروت – لبنان ., 225/15 , مادة (كفي) .

2- يأتي بمعنى (أجزأ أو أغنى) , وهما لفظان متقاربان في دلالتهما على الاكتفاء والعمل النحوي . ومن أوائل من أورد هذا المعنى المتأصّل فيهما ابن القوطيّة (ت367هــ) في كتابه الأفعال , إذ قال في الأول : (جَزَأتُ بالشيء جَزأً : اكتفيت به , والشيءَ : جعلتُ منه أجزاء , وأجزأ الشيءُ : كفى)(1) . أمّا كلامه عن (أغنى) , فقد جاء ما نصّه : (.. وأغنى الشيء : كفى)(2) . والأثر نفسه اقتفاه الازهري (ت 370هــ) , فقال : (يقولون : أجزاَ , وهو عندهم بمعنى كفى)(3) . وعن أغنى أضاف الأزهري أيضاً : (وأمّا الغَناء بفتح الغين والمد فهو الإجزاء والكفاية , يُقال : رجلٌ مغنٍ , أي مجزيءٌ كافٍ)(4) , ثمّ إنّه جعل منه قوله تعالى : (لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ) [عبس : 37] , مفسِّراً إيّاه بــ (يقول : يكفيه شغل نفسه عن شغل غيره)(5) .

وبعدُ ؛ فقد أثبت ابن فارس (395هــ) لكفى من المادتين دلالة الأصل فيهما , بقوله : ((جزأ) الجيم والزاء والهمزة أصلٌ واحدٌ , وهو الاكتفاء بالشيء)(6) في حين أصّل لمادة (غنى) قائلاً فيها : (الغين والنون والحرف المعتل أصلان صحيحان , أحدهما يدلُّ على الكفاية , والآخر صوت)(7) , وهكذا تابعت سائر المعاجم اللاحقة ما تقدم منها كما العرف في تآليفها (8) . ومن الأمثلة

1 – الأفعال , ابن القوطيّة (367هــ) , تحقيق علي فوده , مكتبة الخانجي , القاهرة ., 51 .
2 – السابق نفسه , 29 .
3 – تهذيب اللغة , 144/11 , مادة (جزى) .
4 – السابق نفسه , 8/ 201 , مادة (غنى) .
5- السابق نفسه , 8/ 202 مادة (غنى) .
6- مقاييس اللغة, 455/1 , مادة (جزأ) .
7 – السابق نفسه , 397/4 .
8- ينظر لسان العرب ,1/ 46 مادة (جزأ) , وينظر أيضاً 15/ 138, مادة (غنا) .

الشعريّة التي ذُكرت في هذا الغرض , أي كفى بمعنى أجزأ أو أغنى , ما أورده ابن هشام (761هـ) في المغني [1] من قول الشاعر : [2]

قَليلٌ منكَ يَكْفيني ولكنْ ... قليلُكَ لا يُقالُ لهُ قَليلُ

3- المعنى الثالث (وقى) على قلته , لأنه أُلحق بمادة (كفى) في بعض استعمالاتها وتصريفاتها على سبيل التضمين النحوي , وهو معنى قليل ذكره أبو حيان النحوي (745هـ) ونسبه إلى استاذه أبي جعفر ابن الزبير(708هـ)[3]. وتابعه ابن هشام في المغني[4] , ويندر أن تجده عند غيرهما من صنّاع المعاجم أو النحاة بَلْهَ المفسرين . وذهبا إلى أنّ هذا المعنى قد قام في آيتين من القرآن الكريم ؛ الأولى قوله تعالى : { وَكَفَى اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ } [الأحزاب : 25] والآية الثانية منهما قوله تعالى : { فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ } [البقرة : 137] , ففسّر الفعلين : (كفى , وسيكفيهم) من الآيتين بمعنى (وقى) . ووافقهما الدماميني في شرحه للمغني ممثّلاً له بقوله : (وقيتُهُ الشّرَّ , أي منعتُه إيّاه)[5] . وقد نظفر في اللسان بتلميح في في هذا الغرض , وذلك في موضع استشهد فيه ابن منظور بحديث : (مَن قرأ

---

1 ينظر مغني اللبيب , جمال الدين ابن هشام الأنصاري (761هـ) , تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله , مؤسسة الصادق – ناصر خسرو , ط 5 , طهران .1/145 .

2 – البيت لأبي النصر أحمد بن على الميكالي , في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص , ابن أحمد العباسي , تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد , عالم الكتب , 1367هـ – 1948م , بيروت – لبنان . 3/ 259 .

3- ينظر ارتشاف الضرب , أبو حيان الأندلسي (745 هـ) , تحقيق د. رجب عثمان محمد , مكتبة الخانجي , ط 1, القاهرة , 1418هـ – 1998 م , 4/ 1700– 1701 .

4 – يُنظر المغني , 1/ 147 .

5 – شرح الدماميني على المغني , محمد بن أبي بكر الدماميني (828هـ) , تحقيق أحمد عزو عناية , مؤسسة التاريخ العربي , ط1, 1428هـ – 2007م , بيروت – لبنان . 1/ 397 .

الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلةٍ كفتاه)[1] إذ تكلّم بوجوه المعنى لـ (كفتاه) فجاء منها قوله : (تَكفيانِ الشرَّ وتَقيانِ المكروهَ)[2]. على أنّ أبا حيان وابن هشام عدّا الفعل المتضمن في الآيتين إلى مفعولين , في حين هو في اللسان معدّى الى مفعول واحد , وربّما أضمرَ أحد المفعولين للاختصار, ولا يضير تقديره بـ (تَكفيان القارئَ الشرّ وتقيانِه المكروهَ) , فإنّ فيه دلالة تامة تناسب سياق الحديث .

المبحث الثاني : كفى في دائرة التأصيل النحويّ :

أولاً – كفى فعل أم اسم فعل ؟

يُتداول في بعض المؤلفات المتأخرة أنّ هناك خلافاً بين النحاة حول (كفى) أهي فعل أم اسم فعل ؟ غير أنّك لا تجد أحداً من اللغويين الأوائل بمختلف أعمالهم يذكر مثل هذا الخلاف أو يلمح إليه , ناهيك عن أنّهم ما كانوا ليُدرجوا هذا الفعل في زمرة أسماء الأفعال ؛ فقد خلت تآليف الحُقب المتقدمة وتصانيفها اللغوية عامة وسواها من أي إشارة تذكر في ذلك . على أنّ الباحث لا يعثر بهذا الزعم والقول في الخلاف إلّا في بعض كتب المتأخرين إذ دأب بعضهم يرسل الكلام في هذا الشأن على عواهنه من دون بيان أو توضيح ولو كان موجزاً ينسب فيه الخلاف إلى أصحابه من علماء لغة أو اتباع مذهب نحوي معين . وقد لُحِظ أنّ هذا القول كثيراً ما يتردد في بعض التفاسير القرآنية وأسطر من كتب أصول الفقه ابتداء من القرن الثامن الهجري وما تلاها , ويندر ذكره في كتب النحو من تلك الحقب . وربما يكون أبو حيان الأندلسي (745هـ) أول المتأخرين ممّن صرّح بهذا الخلاف في كلام مبتسر يخلو من تفصيل كما سبق ذكره مصححاً فيه فعليتها ؛ وجاء في ذلك قوله : (وفي (كفى) خلاف : أهي اسم , أم فعل ؟ والصحيح أنّها فعل)[3] . وتابعه في الرأي

---

1 – أخرجه البخاري في صحيحه , دار ابن كثير , ط1, 1423هـ –2002 م , دمشق – بيروت . باب فضائل القرآن , رقم الحديث : (5009) , ص 1280 .

2 – لسان العرب , 225/15, مادة (كفي) .

3 – يُنظر البحر المحيط , أبو حيان الأندلسي (754هـ) , تحقيق صدقي محمد جميل , دار الفكر , 1431-1432هـ – 2010م , بيروت – لبنان . 3 / 523 .

السبكي (771هـ) مصحّحاً الفعلية أيضاً , لعلّة تنوعها في العمل بين اللزوم والتعدي لمفعول أو مفعولين لأنّ : ((كفى) فعلٌ لا اسمٌ فعل على الصحيح) [1] . ويظهر من خلال التتبع أن القائلين باسمية كفى هم قلة لا تكاد تذكر قد وقعت في وهمٍ خطرَ لهم من قول الزجاج (311هـ) الذي عدّ (كفى) في قوله تعالى : { وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا } [النساء : 45] ونظائره متضمنة لمعنى (اكتفوا) أو (اكتفِ) ومع تأويله وتوجيهه في ذلك لكنه ما برح يحكم على الاسم المجرور بالباء الزائدة أنّه فاعل لكفى[2] . وكان ابن هشام (761هـ) من النحاة القّلة الذين حسّنوا رأي الزجاج ذاك في تأويل فعل الامر[3] ؛ فظنّ أولئك القلة أنّ الزجاج وابن هشام يرجحان أن تكون (كفى) اسم فعل أمر بمعنى (اكتفِ)[4] ! . وأكّد الآلوسي هذا التوهّم بقوله : (وظنّ بعض الناس أنّ (كفى) على هذا القول اسم فعل أمر يخاطب به المفرد المذكّر وغيره نحو (حيّ) في حيّ على الصلاح , فالمعنى هنا اكتفوا بالله , وأنت تعلم أنّ هذا بعيد الإرادة من كلام الزجّاج ويأباه كلام ابن هشام)[5] . والسبب واضح , لأنهما يرفعان الاسم المجرور بالباء الزائدة على الفاعلية محلّا . ويحسن أن نذكرّ أنّ لرأي الزجاج ذاك تفصيلاً سيأتي في محلّه من السطور اللاحقة .

وهكذا ؛ بناء على ما ثبت أنّ كفى فعل فحسب ولا أثـر لاسم الفعل فيهـا , عـندها تنتفي الحاجة بنا إلى أن نعيد ذلك الزعم في كتاباتنا المعاصرة , ونسوق

---

1 – الأشباه والنظائر , السُبكي , (771هـ) , تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض , دار الكتب العلمية , ط 1 , بيروت – لبنان ,1411 هـ – 1991 م . 2 / 373 .

2 – – ينظر معاني القرآن واعرابه , إبراهيم بن السري الزجاج (311هـ) , تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي , عالم الكتب , ط1, 1408هـ , 1988م .57/2 و134 .

3 – ينظر مغني اللبيب , 1/ 144 .

4 – ينظر الدّر المصون , السمين الحلبي (756هـ) , تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط , دار القلم , دمشق . 324/7.

5– تفسير روح المعاني , الآلوسي (1270هـ) , دار إحياء التراث العربي , بيروت – لبنان . 12/ 8 .

فكرة الخلاف فيه , وكأنّه خلاف متأصّل في الفكر النحوي , مع أنّه فرط ظنّ متعجّل , بل وهم وقع فيه بعض المعربين المتأخرين .

ثانياً – (كفى) بين التعدي واللزوم .

لم أجد – مع كثرة تتبعي لمصادر النحو أو اللغة عامة – أحداً من علماء العربية المتقدمين يشير بلفظ صريح إلى (كفى) من جهة التعدية واللزوم , والراجح أنّه لم يكن من ضمن أبحاث تلك الحقب المتقدمة على ما توافر لي من مصادر , لكنّ كثر تداول هذا المبحث عند المتأخرين منهم , ويبدو أنّهم توسعوا به من خلال فهمهم لأقوال العلماء الذين سبقوهم بما ألمحوا من ذلك , فأضاف أولئك المتأخرون لها من تأملاتهم فيه – أعني (كفى) – لفظاً ومعنى , بلهَ عملاً , بناء على ما ورثوه من أولئك السلف فضلاً عن نتائج التأمل في النصوص الفصيحة , بما يفوق نظر من تقدمهم بحكم تطور الفكر النحوي وما إن شرع علماء هذه الحقب اللاحقة بالتصانيف حتى أخذت بوادر الخلاف بين رجالات النحو تدبُّ في ذلك الفعل من جهة عمله ناهيك عن مباحثه الأخرى . أمّا لزومها أو تعديتها فقد سلكوا ببابها مسالك الخلاف ؛ إذ ذهب قسم منهم بقصورها وتعديتها معاً وهم الجمُّ الغفير , في حين ذهب بعضهم إلى عدّها من الأفعال المتعدية وليست القاصرة وهم القلة القلية منهم . ويبدو أنّ سبب الخلاف يعود إلى تفرّد هذا الفعل في دلالته لأنّه (قد يأتي قاصراً مرّةً , ومتعدّياً بنفسه إلى واحدة مرّة , وإلى اثنين أخرى وهو نوعٌ غريب يقلُّ نظيره)[1].

ولزاماً علينا – قبيل الخوض في أقوال المتأخرين – التنويه بأنّ مباحث أوائل النحاة كانت تنصب على فاعل (كفى) وزيادة الباء فيه , وفي الغالب كانت شواهدهم وأمثلتهم تدور حول معنى (حسب) , فيُفهم من كلامهم أنّه – بالمعنى هذا – فعل قاصر دلّت عليه توجيهاتهم النحوية والدلالية في استعماله ذاك[2] . وهو ما سيظهر لنا جلياً في مبحث فاعل (كفى) عندما ننقل نصوصاً عنهم في ذلك الشأن .

---

1 – الأشباه والنظائر , السُبكي , 2/ 373 .

2 – يُنظر – مثلاً – الكتاب 2/ 24, 176, 327 . ومعاني القرآن , الفراء (207 هـ) , تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي , عالم الكتب , ط3 , 1403هـ – 1983 م , بيروت – لبنان . 2/ 119– 120, وشرح كتاب سيبويه , (368هـ) , تحقيق أحمد حسن مهدلي

ثالثاً- الآراء في تعدية (كفى) ولزومها :

يتكشّف للباحث المتقصّي المتتبع تأريخياً لأقوال العلماء أنّ هناك قسمين من النحاة , أضف لهم بعض اللغويين والمفسرين الذين تحدّثوا عن (كفى) باتجاهين مختلفين . القسم الأول منهما عُني بعملها لزوماً وتعدية في سياق حديثه عن فاعلها ومفعولها عند زيادة الباء فيهما , ولكنهم لم يباشروها بالإشارة الصريحة إلى معانيها وعلاقة المعنى بالعمل ؛ كابن سيده (458) عندما تناول مادتها ودلالتها في استعمالاتها المختلفة [1]. ومثله ابن الشَّجَري (ت 542هـ) الذي يُستدلُّ منه الأخذ بذلك المذهب عند قوله : (.. أنّ { كفى } ممّا غلب عليه زيادة الباء , تارة مع فاعله , وتارة مع مفعوله)[2]. ويُفهم أيضاً من كلام الباقولي (543هـ) عن (كفى) أنّه ممّن يذهب إلى تعديتها لمفعول واحد بل إلى مفعولين أيضاً , ويتضح ذلك في معرض تفسيره آية { وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا } [النساء:6] , حيث قال : (أي : كفاك الله

وعلي سيد علي , دار الكتب العلميّة , ط1 , 2008- 1429هـ , بيروت – لبنان . 5/3 , وتهذيب اللغة 384/10 , والإيضاح العضدي , أبو علي الفارسي , (377هـ) , تحقيق د. حسن شاذلي فرهود , كلية الآداب – جامعة الرياض , ط1 , 1389هـ – 1996م . 267, والمسائل المشكلة , , أبو علي الفارسي (377هـ) , تحقيق د. يحيى مراد , دار الكتب العلمية , ط1, 1424هـ –2003م , بيروت – لبنان . 52 , ومعاني الحروف , الرماني (384هـ) , تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي , دار الشروق , ط 2, 1401هـ – 1981م , جدّة – المملكة العربية السعودية . 37 , وسر صناعة الإعراب , أبو الفتح عثمان بن جنّي (392هـ) , تحقيق محمد حسن اسماعيل , دار الكتب العلمية , ط1, 1421هـ –2000م , بيروت – لبنان 1 /146و151.

1- المحكم والمحيط الأعظم , ابن سيده (458هـ) , تحقيق د. عبد الحميد هنداوي , دار الكتب العلمية , ط1, 1421هـ –2000م , بيروت – لبنان .39 / 113 .

2 – أمالي ابن الشجري , هبة الله بن علي محمد بن حمزة الحسني العلوي (542هـ) , تحقيق د . محمود محمد الطناحي , مكتبة الخانجي , ط1 , القاهرة , 1413هـ – 1992 م .221 .

حسيبا، فالكاف المفعول محذوف، والباء زيادة ، وفاعل (كفى) لفظة (الله), كقوله : { فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ } [البقرة : 137] فـ(كفى) فعل متعد إلى مفعولين، والتقدير: كفاك الله شرهم وأذاهم . و(حسيباً) نصب على التمييز وقيل : على الحال) [1] , وتابعه أبو البركات ابن الأنباري (577هـ) في حديثه عن الآية نفسها قائلاً : (.. أي كفاك الله حسيباً . فالكافّ المفعول محذوفة . والباء زائدة ..)[2] . وبالغ العكبري (616هـ) في (كفى) فجعلها متعدية إلى مفعولين دون سواهما , حتى في الموارد التي هي مظان اللزوم فيها , مصرّحاً بذلك عند تحليله – نحوياً– آية { وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا } [النساء: 79] ، مستدلاً عليه من القرآن نفسه , قوله : (وكفى يتعدى إلى مفعولين وقد حُذفا هنا , والتقدير: كفاك الله شرّهم , ونحو ذلك , والدليل على ذلك قوله : { فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ })[3] , وعدّها ابن الحاجب (646هـ) من ذوات المفعول الواحد[4] , ولكنّ المالقي (702) كان له رأي آخر أورده في بحث الباء وزيادتها في الفاعل , ففُهم من كلامه أن (كفى) تأتي قاصرة ومتعدية إلى مفعولين فحسب , والباء عنده لا تُزاد إلّا في فاعل القاصر (فإن كانت متعدية إلى مفعولين فلا تدخل الباء على فاعلها كقوله تعالى : { وَكَفَى اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ } [الاحزاب : 25] و {إِنّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ } [الحجر : 95]..)[5] وغاب عن اتباع هذا القسم العناية بالأثر المعجمي في دلالة الفعل , وتضمنه ما يقصره عن العمل أو يعدّيه ,

---

1 – كشف المشكلات وإيضاح المفضلات , أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (543هـ) , تحقيق د. محمد احمد الدالي , مجمع اللغة العربية بدمشق , 290 .

2 – البيان في غريب القرآن , , أبو البركات بن الانباري (577هـ) , تحقيق د. طه عبد الحميد طه , الهيئة المصرية العامة للكتاب , ط1 , 1400هـ – 1980م . 1/ 243 .

3 – إملاء ما منّ به الرحمن , أبو البقاء عبد الله بن الحسين ابن عبد الله العكبري (616هـ) , دار الكتب العلمية , ط1 , بيروت – لبنان . , 1/ 168.

4– – ينظر الإيضاح في شرح المفصّل , أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن حاجب النحوي (646هـ) , تحقيق موسى بناي العليلي , مطبعة العاني , ط1 , بغداد , 1982 م . 148/2 .

5 – رصف المباني في شروح المعاني , أحمد بن عبد النور المالقي (702هـ) , تحقيق أحمد محمد الخراط , مجمع اللغة العربية بدمشق . 148 .

فكان ذلك مدعاة لغموض كلامهم بل وقوعهم في الاضطراب حتى غاب الحسم عندهم في تثبيت عملها ودلالتها .

أمّا القسم الثاني فهو مظانّ التصريح والتفصيل في (كفى) وعلاقة معانيها بعملها من اللزوم إلى التعدية من المفعول الواحد إلى المفعولين , وهو موضوع بدأ يطفو على السطح مع حركة التأليف في القرن الثامن الهجري وما تلاه , وقد ظهرت بواكيره عند أبي حيان النحوي (745هـ) الذي نقل نصّاً عن أستاذه أبي جعفر ابن الزبير (708هـ) يُفرّق بين معنيين قاما في (كفى) , هما (حسب) و(وقى) إذ قيّد زيادة الباء التي بمعنى (حسب) ومنع زيادتها في معنى (وقى), مستشهدا بنصوص من القرآن الكريم[1]. ويظهر من كلام ابن هشام الأنصاري (761هـ) في المغني أنّه ممّن يقسم (كفى) على قاصر ومتعدية لفعل ومتعدية لفعلين بناء على معانيها فالباء تزاد في فاعلها إذا كانت بمعنى حسب وهي في الراجح هنا فعل لازم[2] (ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ وأغنى , ولا التي بمعنى وقى , والأولى متعدية لواحد كقوله :

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي ولَكِنْ قَلِيلُكَ لاَ يُقَالُ له قَلِيلُ *

والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى : { وكَفَى اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ } { فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ } ..)[3] . ويؤكد هذ الترتيب في معاني كفى وعملها عند ابن هشام نص نسبه السُّبكي (771هـ) إليه , نجد فيه البيان والقول الفصل , فوافقه عليه واستحسنه حتى وصفه بالمتين . غير أنّه لم يُشر إلى مصدره ولم أعثر عليه في تآليف الأنصاري , مع كونه قريباً إلى ما جاء في المغني , ولأهمية ذلك النّص وأثره في مسار البحث يحسن بنا نقله وإن طال . قال السبكي : (ثمّ رأيت في كلام نحويّ هذا العصر – الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى – ما نصه : « كفى في

---

1 – يُنظر ارتشاف الضرَب , 1700/4–1701 .

2 – ينظر مغني اللبيب , 144– 145.

*** – سبق تخريجه**

3– مغني اللبيب 1/ 145 .

العربية على ثلاثة أقسام : قاصرة ، ومتعدية لواحد ، ومتعدية لاثنين . فالقاصرة : هي التي بمعنى حسب ، والغالب على فاعلها أن يقترن بالباء , ونحوه { وَكَفَى بِاللّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّهِ نَصِيرًا } [النساء : 45], وقد تتجرد منها كقوله [1] :

ويُخْبِرُني ، عن غَائبِ الـمَرْءِ ، هَدْيُه   كفَى الـهَدْيُ ، عَـمَّا غَيَّبَ الـمَرْءُ ، مُخبرا ....

والمتعدية لواحد هي التي بمعنى قنعَ يقنعُ , كقوله تعالى : (أَلَن يَكْفِيكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ ..) [آل عمران : 124] وقول الشاعر:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِيني ولَكِنْ   قَلِيلُكَ لاَ يُقَالُ له قَلِيلُ *

والمتعدية لاثنين : هي التي بمعنى وقى نحو : (وَكَفَى اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ) ونحو : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ) وهاتان لا تدخل الباء على فاعلهما . انتهى . وهو كلام متين لا غبار عليه ..)[2] ووافق الدماميني (828هـ) في شرحه على المغني ابن هشام في ذلك التفصيل لمعاني (كفى) بيد أنّه جعل التي بمعنى حسب هي ما تزاد بها الباء في الفاعل نقلاً عن ابن قاسم المرادي (749)[3] , وأخاله يرى لزومها إذا ما جاءت على هذا المعنى [4] يُستنتج ذلك من تضاعيف كلامه . والحقّ أن أتباع هذا القسم أحسنوا النظر في (كفى) ومعانيها وأثر دلالتها المعجمية على التركيب النحوي من جهة التعدية واللزوم ونوعي التعدي فيها , وهو منحى يحكي أيضاً مراحل التطور في الفكر النحوي العربي .

المبحث الثالث : كفى في دائرة التركيب :

– زيادة الباء في معمول (كفى):

1- البيت لزيادُ ابن زيد العدوِيّ , في تهذيب اللغة , 6/ 381 , مادة (هدى) .

2 – الأشباه والنظائر , 2/ 374 .

3 – ينظر الجنى الداني في حروف المعاني , الحسين بن قاسم المرادي (749هـ) , تحقيق فخر الدين قباوه و محمد نديم فاضل , دار الكتب العلمية ,ط1, 1413هـ – 1992م , بيروت – لبنان49 .

4 – ينظر شرح الدماميني على المغني , 1/ 394 .

يُعدُّ هذا العنوان من أوسع مسائل (كفى) عند متقدمي النحاة ومتأخريهم , فقد حظي بعنايتهم على اختلاف مذاهبهم وآرائهم النحويّة . ولا غرو أنْ قلنا هو المبحث الأصل فيها بحكم تقدم

الكلام فيه عمّا أُلحِق بمسائلها مستقبلاً . وسنرتب هذا المبحث بقسمين ؛ الأول يُعنى بزيادة الباء في الفاعل , والثاني بزيادتها في المفعول , متعقبين بهما أهم آراء النحاة وتوجيهاتهم فيهما .

1- زيادة الباء في فاعل (كفى):

كان باب (كفى) وفاعلها بزيادة الباء أو بغير زيادتها أصلاً لبحثها , ثمّ من خلاله توسّع النحاة والمشتغلون بالبحث النحوي من المفسرين او المعجمين في فروعه الجديدة . وأقدم مصدر بين أيدينا عُني بهذا الاتجاه هو الكتاب لسيبويه (180 هـ) الذي اقتصر فيه مصنّفه على زيادة الباء في فاعلها في غير موضع من كتابه . وسبق لنا التنويه بأنّ أوائل النحاة كانوا يعالجــون مسائـــل (كفى) التي بمعنى (حسب) الدّالة على اللزوم في الغالب , دلّت عليه شواهدهم وأقوالهم فيها . ثُمّ أخذ التالون منهم يبحثون في وجود الباء الزائدة , ويتساءلون عن زيادتها أهي سماعية أم قياسية , لازمة أم غالبة أم جائزة ؟ وهكذا حتى تشعب الدرس فيها . وممّا جاء عن سيبويه في هذا الأثر قوله : (مررتُ برجلٍ حسبُكَ بهِ من رجلٍ , رفعتَ أيضاً . وزعمَ الخليلُ – رحمه الله– أنّ (بهِ) ههنا بمنزلة (هو) , ولكنّ هذه الباء دخلت ههنا توكيداً, كما قال[1] :

عُمَيرةَ وَدِّع إن تَجَهَّزتَ غَادِيا كَفَى الشَّيبُ والإسلامُ لِلمَرءِ ناهيا

وكفى بالشيب والإسلام)[2] . وبدا من مفهوم كلامه أنّه يشير إلى جواز حذف الباء التي تأتي زائدة للتوكيد , كما ورد في الشاهد الشعري . ومن منهج صاحب

---

1 – البيت من قصيدة لسحيمٌ عبد بني الحسحاس من المخضرمين , في خزانة الأدب , عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ) , تحقيق عبد السلام محمد هارون , مطبعة المدني , ط4, 1418 هـ – 1997م , القاهرة 276/1 .

2- الكتاب , 2/ 26 .

الكتاب المقابلة بين الأشباه والنظائر من الاستعمال العربي الفصيح , ولـــ(كفى) من هذا المنهج نصيبها أيضاً , كما ورد في قوله : (لأنّ معنى ما أتاني أحدٌ وما أتاني من أحدٍ واحدٌ , ولكن مِن دخلت هنا توكيداً , كما تدخلُ الباء في قولك : كفى بالشيب والإسلام ..)[1] مؤكداً فيه زيادة الباء في فاعلها لغرض التوكيد . ومن المواضع التي تؤكّد الزيادة في تلك الباء عنده , وفي دلالة (كفى) على معنى (الحسب) المشعر بلزوم الفعل وقصوره في العمل , موضع قارن فيه استعمال (كفى) مع نظير له يأتي للتعجب , ودفع الإبهام فيه , جاء فيه : (فكأنه قال : كفى بك فارساً , إنّما يُريد كَفيتَ فارساً)[2]

وخلَصَ الفراء (207) من تتبع آيات القرآن إلى القول : (وكلُّ ما في القرآن من قوله : (وكفى بربّك) و (كفى بالله) (وكفى بنفسِك اليومَ) فلو ألقيتَ الباءَ كان الحرف مرفوعاً , كما

قال الشاعرُ : [3]

ويُخْبِرُني ، عن غَائبِ الـمَرْءِ ، هَدْيُه كفَى الـهَدْيُ ، عَـمَّا غَيَّبَ الـمَرْءُ ، مُخبرا)[4]

– رأي الزجّاج :

أفردنا رأي الزجاج (311هـ) في هذه المسألة لأهميّته فقد شغل رأيه أذهان اللغويين عامة والنحويين خاصة كما سنفرد رأي ابن السراج (316هـ) لاحقاً , للأهميته أيضاً . والزجّاج كان ممّن يذهب إلى أنّ فاعل (كفى) هو الاسم المجرور بالحرف الزائد للتوكيد , ولم تحضر عنده من معانيها إلاّ التي بمعنى (حسب) فيما يظهر من كلامه ؛ وماهي إذاً إلّا فعل لازم عطفاً على معناها . غير أنّه أضاف تفسيرا جديداً لها شغل به تفكير النحاة بعده , حتى توهّم بعضهم فظنّ أن (كفى) قد تكون اسم فعل – كما سبق التنويه به – ناهيك عمّن حكم على رأيه بالفساد ! . وأتى ذلك

1 – السابق نفسه , 2/ 316 .

2 – السابق نفسه , 2 / 175 .

3– البيت لزيادُ بن زيد العدوِيّ , في تهذيب اللغة , 6/ 381 , مادة (هدى) .

4 – معاني القرآن , 2/ 219 .

التفسير ابن السرّاج من تعليله سبب وجود الباء الزائدة بقوله : (إلّا أنّ الباء دخلت في اسم الفاعل , لأنّ معنى الكلام الأمر , المعنـــى اكتفــوا بالله)[1] وأكّد هذا القول أيضاً في موضع آخر من كتابه في بيان معنى الآية (وكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) [النساء : 166] وإعرابها مصرّحاً بأنّ (معناه : وكفى بالله شهيداً , والباء دخلت مؤكدة , المعنى اكتفوا بالله في شهادته)[2] . فهو يفرّق بين الإعراب والمعنى أو إذا جاز لنا القول إنّه يميز بين نحو التركيب ونحو المعنى , وليس أدلّ عليه من عدّه الفاعل الاسم المجرور في الإعراب النحوي الشكلي , أمّا معناه - أعني دلالته على الأمر- فيفسره سياق الآية . ولمّا كان الخطاب القرآني خطاباً توجيهيّا إرشادياً أو تعليميّاً جاز له تقدير(كفى الله) بـــ (اكتفوا بالله) أي بما ظاهره خبر, وهو متضمّن لمعنى الأمر .

تعقّب النحاة قول الزجاج أعلاه وانقسموا فيه على فرقتين ؛ الأولى فطنت إلى مغزى المراد من بيانه ووضعوه في المحل الذي يناسبه ؛ أمّا الثانية فقد وجّهوا سهام نقدهم له واصفيه بالفساد أو التهافت , لأنهم فهموا من كلامه أثراً إعرابياً نحويّا وحكّموه بناء على أصول صناعتهم . ومن الذين أنصفوا الزجاج ووجّهوا رأيه الوجهة الصحيحة حتى أخذوا به , ابن عطيّة الأندلسي (541هـــ) في تفسيره وقيله : (و(بالله) في قوله : (كفى باللهِ) في موضع رفع , بتقدير زيادة الخافض , وفائدة زيادته تبيين معنى الأمر في لفظ الخبر , أي : اكتفوا بالله , فالباء تدلّ على المراد من ذلك)[3] . ومثلُهُ ابن الشجري (542هـــ) الذي فسّر ذلك حملاً على المعنى , من قوله : (وإنّما زيدت الباء في نحو (كفى الله) حملاً على معناه , إذ كان بمعنى اكتفِ بالله , ونظيره قولهم : حسبُك بزيدٍ , زادوا الباء في خبر (حسبُك)

1- معاني القرآن وإعرابه , الزجاج , 57/2 .

2 - السابق نفسه , 2 / 134 .

3- المحرر الوجيز , أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (541هـ) , تحقيق الرحّالة الفاروق وآخرون , وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية , ط2 , 1428هـــ - 2007م , الدوحة - قطر .571-570/5.

لمّا دخله معنى اكتفِ)[1] . وأكّــدَ السهيلي (581هــ) ما فسّره ابن الشجري من رأي الزجاج ببيان قريب بل مواطئ له , معلّلا وجود الباء في الفاعل بالقول : (فالباء متعلقة بما تضمنه الخبر من معنى الأمر بالاكتفاء , لأنّك إذا قلت : (كفى اللهُ) أو (كفاك زيدٌ) فإنّما تريد أن يكتفي هوبه فصار اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر فدخلت الباء لهذا , فليست زائدة في الحقيقة إنّما هي كقولك : حسبُك بزيد ..)[2] .

وفي نصي ابن الشجري والسهيلي المتقدمَين التفاتة لطيفة يمكن لنا تحليله بالاستعانة بالمنهج التوليدي التحويلي ما يرجّح قول الزجّاج ويعضده , بانت من خلال مقايسته بالمعنى بين جملتين ؛ إحداهما فعلية والثانية اسمية . والجامع بينهما بنية دلالية عميقة مدخلها تركيب ذو وسمين متداخلين معجمي ونحوي على السواء ؛ المعجمي منهما , تبرزه علاقة الاشتراك بين لفظي (كفى) و (حسب) التي قاربناها إلى علاقة الترادف ؛ والنحوي منهما , يُبنى من اشتراكهما في الدلالة بما أفضى إلى زيادة الباء الدالة على التوكيد , لأنّهما – دلاليّاً– في بنيتهما العميقة أمر والباء في الفاعل ليست بزائدة على الأصل , ولكن بأثر التحويل ظهر في البنية السطحية على صورة الخبر , وهكذا فُسِّر به زيادة الباء من تقدير فعل الأمر في الجملتين .

وفي المسار عينه اعتلّ العكبري (616) بعلّة الزجاج في زيادة الباء في الفاعل , وأرسل القول فيه نفسه دون نسبته إلى صاحبه [3] . ومن قبل السهيلي , صوّبَ أبو الحسن الباقولي (543هــ) رأي الزجّاج مرجّحاً إياه على قول ابن السراج

---

1 – أمالي ابن الشجري , 3/ 222.

2 – نتائج الفكر السهيلي , أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (581هــ) , تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض , دار الكتب العلمية , ط1, 1412هــ – 1992م , بيروت – لبنان . 273 .

3 – املاء ما منّ به الرحمن , 168 .

(316هـ) الذي سيأتي تفصيله [1] . ومن النحاة البارزين الذين فهموا مغزى تلك المقالة ابن هشام الأنصاري (761هـ) فقد حكى هذا الرأي فحسّنه , في قوله : (وقـــال الزجاج دخلت لتضمـــن (كفى) معنـــى (اكتفِ) , وهو من الحسن بمكان)[2] ثمّ صحّحه بشواهد من الفصيح العربي [3] .

أمّا المعترضون على رأي الزجاج فهم القلة القليلة , ولم تسلم حجتهم من الوهن , لأنّهم تحمّلوا من الفهم ما لا يطيقه القول ؛ ومن أولئك أبو حيان (745هـ) الذي زعم أنّ في قول الزجّاج تناقضاً (لأنّ الأمر يقتضي أن يكون فاعله هم المخاطبون , ويكون بالله متعلّقاً به , وكون الباء دخلت في الفاعل يقتضي أن يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون)[4] ومع أنّ تعليله في ظاهر الكلام يوافقه العقل والصناعة معاً , لكنّه غاب عنه أنّ مراد الزجّاج غير ما توّهمه بما أوضحناه سلفاً . ووقع في هذا الفهم أيضاً السمين الحلبي (756هـ) معترضاً على قول الزجّاج بلفظ أبي حيان [5] , ومثلُهُ الشيخ ياسين الحمصي (1061هـ) في حواشيه على التصريح , فقد نقل عنه الآلوسي ما نصّه : (أقول : تفسير (كفى) على هذا باكتفِ غير صحيح إذ فاعل (كفى) حينئذٍ ضمير المخاطب , و(كفى) ماضٍ وهو لا يرفع ضمير المخاطب المستتر!)[6] . وعبارته : ((كفى) ماضٍ وهو لا يرفع ضمير المخاطب المستتر) قصد بها أن الفعل الماضي لا يرفع ضميرا مستترا غائباً وإن دلّ على الأمر ولكن الرضي (646هـ) يرى خلاف ذلك , إذ تعقّب قول من ذهب إلى أنّ صيغة التعجب (أفعِلْ بهِ) بقوله : (وضُعّف قوله : بأنّ الأمر بمعنى الماضي ممّا

1 - ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات , 1/ 543 .
2- المغني , 1/ 144 .
3 - ينظر السابق والصفحة نفسها .
4 - البحر المحيط , 3/ 659 .
5 - ينظر تفسير الدر المصون , 7 / 587 .
6 - تفسير روح المعاني , 21/ 8

لم يُعهد , بل جاء الماضي بمعنى الأمر..) [1] وفي قول الرضي ما يدعونا إلى التفريق بين نحو الشكل ونحو المعنى بما أوضحناه - بدءا- وفسرنا به مذهب الزجاج وغرضه الذي ينزوي عن هذا التوهّم في مغزى رأيه .

- رأي ابن السرّاج

وجاء ابن السرّاج (316هـ) برأي تفرّد به , فضمّه إلى رأيه المصرِّح بزيادة الباء في الفاعل , أثار به جدلاً في كتابات من جاء بعده , حتى ألزمه به من بعضهم به بوصفه قولاً واحداً له , مع أنّه لمّا يزل يُحرّر الإثبات بفاعلية الاسم المجرور بالباء الزائدة لفظاً والمرفوع محلّا في مواضع عديدة من كتابه الاصول , منها ما تحدث به عن زيادة الباء , في نصّه : (.. وجاءت زائدة في قولك : حسبُكَ بزيدٍ (وكفى باللهِ) إنّما هو كفى اللهُ)[2] ومنه أيضاً : (.. وكذلك كفى باللهِ , إنّما هو : كفى اللهُ , فعلى ذا تقول : كفى بزيدٍ , وعمْروٍ)[3] ويُضاف لما سبق أيضا بيانه حكم الاسم المجرور من صيغة التعجب نحو : (أكرمْ بعمروٍ) مبيّنا ذلك بما نصّه : (فقوله بعمروٍ في موضع رفع , كما قالوا : كفى بالله , والمعنى : كفى اللهُ , لأنّه لا فعلَ إلّا بفاعل)[4]

أمّا الرأي الذي أثار نقاشاً وجدلاً بين المشتغلين بالنحو والمتعرضين له في غير كتب النحو فقد أتى في موضع واحد يتيم من كتاب الأصول ؛ قال فيه : (وقولهم : (كفى بالله) , قال سيبويه : إنّما هو (كفى اللهُ) والباء زائدة , والقياس يوجب أن يكون التأويل (كفى كفايتي بالله) فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه وهذا في العربية موجود)[5] . وظاهر النص يوحي أن لا تكون الباء زائدة والفاعل ضمير

1- شرح الرضي على الكافية , رضي الدين الأستراباذي (646هـ) , مؤسسة التأريخ العربي , ط1 , 1433هـ - 2012م , بيروت - لبنان . 4/ 191 .

2 - الاصول , أبو بكر محمد بن سهل ابن السرّاج , تحقيق د. عبد الحسين الفتلي , مؤسسة الرسالة , ط 3, بيروت - لبنان , 1417 هـ - 1996 م .1/ 413 .

3 - السابق , 2/ 63- 64 .

4 -السابق نفسه , 1/ 101 .

5 - السابق نفسه , 2/ 259-260 .

مستتر تقديره المصدر من لفظ الفعل وهو متعلق حرف الجر, وإذا ما وازنا بين قوله الأول الذي تكرر مضمونه في غير موضع من كتابه مع هذا الرأي الأخير الذي يرجعه إلى القياس من الاستعمال الفصيح , فإنّ ترجيح الأول منهما – مذهباً له باتاً– أمر منطقي دلّ عليه كثرة التصريح به عنده , وحريٌ بنا أن نبحث عن توجيه دلالي لنصه الأخير لا يستلزم أثراً عاملياً نحوياً , واللائق به هو حملُه على التفسير بالمعنى من غير عمل في النحو حتى لا يقع التهافت في كلام عالم كبير وفطن مثل ابن السراج .

وإنّي لأعجب ممّن نسب لابن السراج هذا الرأي الأخير من النحاة وسواهم دون تثبّت أو توجيه له منصف , وتغافل في الوقت نفسه عن ذكر الرأي الأول المشهور الذي تكرر عنده , ليتعقّبه مضعّفاً له وواسماً إيّاه بالقبح ! كما فعل الرمّاني (384هـ) في حديثه عن زيادة الباء في الفاعل من قوله تعالى : { كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً } , فقد قال في ذلك : (وقال ابن السراج ليست بزائدة , والتقدير كفى الاكتفاء بالله , وهذا التقدير فيه بُعد لقبح حذف الفاعل , ولأنّ الاستعمال يدلُّ على خلافه)[1] برواية (كفى الاكتفاء) . وكذا , حكى عنه ابن جنّي (392هـ) هذا الرأي أيضا وجعله ممّا أجازه ابن السرّاج غير أنّه أعرض عن حكاية رأيه الأول كما فعل سلفه الرماني , لكنه خطا به خطوة تقرب إلى الانصاف هوناً ما ؛ فبينا هو يضعّفه من جهة العمل النحوي , إذ يحسّنه من جهة الدلالة , ما يعضدُ رؤية الباحث في توجيهه الدلالي له سلفاً , فيسقط دعوى العمل النحوي منه. وقبيل نسخ ما تكلّم به ابن جني , يحسن التذكير بأنّ نصه الآتي من الأهمية بمكان , ففيه علامة بارزة أيضاً على مسار التفكير النحوي . قال أبو الفتح : (وأجاز أبو بكر محمد بن السرّي أن يكون قولهم : (كفى الله) تقديره : كفى اكتفاؤك بالله , أي اكتفاؤك بالله يكفيك , وهو يضعف عندي , لأنّ الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف , وهو الاكتفاء , ومحال حذف الموصول وتبقية صلته , وإنّما حسّنه عندي قليلاً لأنّك ذكرت (كفى) فدلّ

1 – معاني الحروف , 37 .

على الاكتفاء لأنّه من لفظه ..)[1] وبرواية (كفى اكتفاؤك) . وتابع ابن سيده (458هـ) أبا الفتح , بل نقل عنه كلامه بلفظه ومعناه وتضعيفه وتحسينه [2] . وأرسلَ العكبري (616 هـ) هذا الرأي ولم ينسبه لابن السراج[3] ومثله فعلَ الموصلّي (696هـ)[4] . وحكى عنه النيلي (د . ت) أحد علماء القرن السابع الهجري بلفظ ابن جني أيضا [5] غير أنّ أبا حيان (745هـ) نسب لابن السراج جواز القولين معاً , وقال في ذلك : (وأجاز وجهاً آخر , وهو أن يكون فاعل (كفى) ضميراً يعود على المصدر المفهوم من (كفى) كأنّه قال : كفى هو أي : الاكتفاء بالله , والباء ليست زائدة)[6] لكنّ ابن قاسم المرادي (749هـ) قيّد القول بالحذف لفاعل (كفى) بالتي تتضمن معنى (حسب) وأخذ بتضعيف ابن جنّي له حاكياً ذلك عنه [7] . وكذا تابعهم ابن هشام الأنصاري (761هـ) قائلاً : (وقال ابن السراج : الفاعل ضمير الاكتفاء , وصحة قوله موقوفة على جواز تعلّق الجار بضمير المصدر)[8] . وأشركَ ناظر الجيش (778هـ) ابن عصفور مع ابن السراج في هذا الوجه[9] , مع أنّ ابن عصفور كان ناقلاً له وليس قائلاً به !. وهكذا صار هذا الرأي

1 – سر صناعة الإعراب ,1/ 152 .

2 – ينظر المحكم والمحيط الأعظم , 39 / 114 . مادة (ك ف ي) .

3– ينظر إملاء ما منّ به الرحمن , 168 .

4 – ينظر شرح ألفية ابن معط , بدر الدين محمد بن يعقوب المعروف بابن النحوية (718هـ) , دراسة وتحقيق عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي , رسالة دكتوراه , جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية ,1421هـ –2001م , 396/1

5 – ينظر الصفوة الصفيّة في شرح الدرة الألفية , تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري , تحقيق محسن بن سالم العميري , جامعة أم القرى , ط1, 1420هـ .298 /2.

6– ارتشاف الضرب , 4 / 1700 .

7– ينظر الجنى الداني , 49–50 .

8– المغني ,1/ 144 .

9– ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد , محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (778هـ) , تحقيق علي محمد فاخر وآخرون , دار السلام , ط1, 1428هـ – 2007م , مصر – القاهرة – الاسكندرية . 2951/6.

مثار جدل عند من ذكرنا وغيرهم[1] وحُمّل نصّ ابن السراج من التوجيه النحوي بما بما لا يعين عليه مضمونه فضلا عن غياب التثبت في رواية النص والحكاية عن صاحبه.

- رأي النّحاة الآخرين :

ومن أساطين النّحاة الذين أكّدوا زيادة الباء في فاعل (كفى) أبو علي الفارسي (377هـ) مصرّحاً بما يأتي : (وقد جاء الباء مع اسم الفاعل بعينه , مرفوعاً في قوله تعالى { وكفى بالله شهيداً } [النساء : 79])[2] وجعل الرّماني (384 هـ) الآية السابقة من مواضع زيادة الباء في الفاعل [3] . وقال ابن جني (392هـ) عن حرف الجر الباء : (وأمّا زيادتها في الفاعل فنحو قولهم : كفى بالله , وقوله عزّ اسمه : { وكفى بنا حاسبين } [الانبياء : 47] , إنّما هو كفى الله , وكفينا)[4] , مستدلّاً عليه بقول سُحيم : (كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهياً)[5] وحطبَ ابن سيده في حبل ابن جني ناسخاً لفظه المتقدم ومعناه لكنّه لم يرجعه لأبي الفتح [6] . وعلّل عبد القاهر الجرجاني (471هـ) وجود الباء في فاعل كفى لإزالة الإضمارعن الفعل بظهوره على صورة المجرور لزيادة الباء فيه [7] . ورأى ابن الشجري (542هـ) أنّ زيادة الباء هنا زيادة غالبة , في مقابل الزيادة المزعومة عنده في مفعول (كفى) على قلتها بحسب قوله [8] . وذهب الباقولي (543هـ)

1 - ينظر مثلاً , شرح الدماميني على المغني 395/1 , وشرح قواعد لابن هشام , محمد بن مصطفى القوجوي : (شيخ زاده) (950هـ) , تحقيق اسماعيل مروة , دار الفكر المعاصر , بيروت - لبنان / دار الفكر , دمشق - سورية . 64 , وينظر تفسير روح المعاني , للآلوسي 12/ 8 .

2 - المسائل المشكلة , 52 . وينظر أيضاً كتابه الإيضاح العضدي 29 و 267 .

3- ينظر معاني القرآن وإعرابه , 37 .

4 - سر صناعة الإعراب , 151/1 .

5- ينظر السابق والصفحة نفسها .

6 - ينظر المحكم والمحيط الأعظم , 39/ 133 , مادة (ك ف ي)

7 - ينظر المقتصد في شرح الإيضاح , عبد القاهر الجرجاني , (471هـ) , تحقيق كاظم بحر المرجان , وزارة الثقافة والإعلام , 1982م , الجمهورية العراقية .395- 396 .

8 - ينظر أمالي ابن الشجري , 222.

إلى هذه الزيادة أيضاً – أعني بالفاعل – مع أنّه ممّن يقول بتعدية (كفى) غير قصورها [1] وضارعه في القول نفسه أبو البركات ابن الأنباري (577هـ) ذاهباً إلى تعديتها وزيادة الباء في فاعلها في التعدية [2] . وحقق السهيلي (581هـ) تلك الزيادة في فاعل ذلك الفعل معلّلاً إيّاها [3] . وبادر العكبري (616هـ) بالزيادة بالزيادة للجار في الفاعل مفسّرا تلك الزيادة بما ذكره الزجاج من دلالة الفعل على الأمر, مثبتاً إيّاها في ظاهر كلامه على الرّغم من حكايته – تباعاً – رأي ابن السراج في إضمار الفاعل (الاكتفاء) بالفهم الذي ينفي زيادة حرف الباء [4] . وقال وقال ابن حاجب النّحوي (646هـ) عن زيادة الباء (.. في المرفوع , وفي قوله : { كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً } , فهذا نادر , وهو في كتاب الله كثير)[5] أي إنّها قليلة في كلام كلام العرب كثيرة في التنزيل . وعدّ ابن عصفور (669هـ) زيادة الباء في فاعل (كفى) زيادة قياسيّة [6] . . وتابع الموصلّي (696هـ) من تقدمه في شرحه منظومة ابن معط مؤكداً تلك الزيادة في ذلك الفاعل[7] . وكذا المالقي (702هـ) إذ قال بزيادتها , وهي لا تزاد عنده في الفاعل (إلّا إذا كانت غير متعدّية , بمعنى (اكتفى))[8] , وهي التي بمعنى حسب على الأرجح . وأغنى أبو حيان (745هـ) الكلام في (كفى) واستعمالاتها وحكى الزيادة بما نقل عن سيبويه , ولم يتعقّبه بما يفضي إلى قبوله به وأخذه [9] . ونسب المرادي (749هـ) زيادة الباء في الفاعل إلى سيبويه وجمهور البصريين [10] . وعدّها ابن هشام (761هـ) من قسم الزيادة

---

1 – ينظر كشف المشكلات , 289– 290 .

2 – ينظر البيان في غريب القرآن , 1/ 243 .

3 – ينظر نتائج الفكر , 273 .

4 ينظر إملاء ما منّ به الرحمن , 1/ 168 .

5– الإيضاح في شرح المفصّل , 2/ 148

6 – شرح جمل الزجاجي , 1/ 492 .

7– شرح ألفية ابن معط , 1/ 396.

8 – رصف المباني في شروح حروف المعاني , 148 .

9 – ينظر ارتشاف الضرب , 1700 . وينظر أيضا تفسير البحر المحيط لأبي حيان , 3/ 523 .

10– ينظر الجنى الداني في حروف المعاني , 47 .

الغالبة في قسيمة للواجبة والضرورة [1] . وصنّف ابن عقيل (769هـ) فاعل (كفى كفى) من شواهد الفاعل المرفوع بالمسند (حكماً) في شرحه عبارة المصنّف ابن مالك (672هـ) في التسهيل [2] وأخذ بهذا الرأي المعروف بناظر الجيش (778هـ (778هـ)[3] , والشاطبي (790هـ) في المقاصد , وعدّها زيادة قياسيّة [4] . وهكذا تباعا أخذ سائر المتأخرين بمقالة المتقدمين ولم يدلوا بدلو أخرى عنهم بل ورَدُوا شريعتهم وسقوا بسقائهم , ولم يبق إلّا نزر يسير من المتقدمين الذاهبين إلى زيادة الباء في مفعول (كفى) المتعدية وهو محل الحديث في السطور اللاحقة .

2- زيادة الباء في مفعول(كفى):

عرفنا ممّا تقدّم أنّ (كفى) لها خاصة في عملها تجلّت في كونها فعلاً يتردد بين اللزوم والتعدي , وبانَ لنا من ذلك أيضاً ما نسبه النحاة لها من العمل تبعاً إلى معانيها , أي بحسب ما تتضمنه من تلك المعاني ؛ فإذا ما جاء معناها على الأصل وهو (الحسب) صار الفعل قاصراً , وهي متعدية لمفعول واحد إذا ما تضمنت الفعل أجزأ أو أغنى , وإلى مفعولين إذا ما كانت بمعنى (وقى) . وقد حكم بعض المتأخرين - وأشهرهم ابن هشام (761هـ) - على أنّ الباء فيها لا تزاد إلّا في اللزوم الذي يتحقق في معنى (حسب) منها . غير أنّ المصادر كانت قد حدثتنا سلفاً عن بعض النحاة المتقدمين أضف لهم بعضاً من المتأخرين ممّن ذهبوا إلى القول بزيادتها في مفعول (كفى) وإن كانوا القلة القلية الذين لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة بناء على ما توافرت للباحث من أمّات مصادر. أشهر أولئك المتقدمين

1 - ينظر مغني اللبيب , 1/ 144.

2 - المساعد على التسهيل الفوائد , بهاء الدين بن عقيل (769هـ) , تحقيق محمد كامل بركات , دار دار الفكر, , 1400هـ -1980م , دمشق .386/1 .

3 - ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد , 6 / 2951 .

4- ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية , أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي (790هـ) تحقيق د. عيّاد ابن عيد الثبيتي , جامعة أم القرى ,ط1, 1428هـ -2007م , مكة المكرمة . 2/ 241 .

الكوفي أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بـ(ثعلب) (291هـ) فقد قال بدخول الباء على مفعول هذا الفعل في معرض استدلاله بقول الشاعر : [1]

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النّبِيِّ مُحَمّدٍ إِيّانَا

وظاهر البيت يوحي بأنّ (حبُّ) فاعل , والضمير (بنا) الذي دخلت عليه الباء مفعول به فيكون تقديره : كفانا حبُّ النبي . وحكى ثعلب عن المازني (247هـ) كلاماً في هذا البيت قال فيه – أي المازني – : (وإنّما تُزاد الباء في الفاعل , وهو أيضاً شاذ أن تدخل الباء في الفاعل)[2] ومراده الظاهر من قولته أنّه يجعل الزيادة في فاعل (كفى) من قسم المطّرد في الاستعمال والشاذ في القياس , ولاسيّما أنّها وردت زائدة بكثرة في القرآن, في ثلاثة وثلاثين موضعاً منه. وقد ردّ ثعلب كلام المازني وأخذه بالشذوذ بما حفظه عن العرب في تعدد لغاتها ووجوه استعمالاتها , كقولهم : كفى بزيدٍ رجلاً , ونعمَ بزيدٍ رجلاً , ونعمَ زيدٌ رجلاً . وأيضاً بما رواه الكسائي عن العرب قولهم : مررتُ بأبياتٍ جادَ بهنَّ أبياتاً , وجاد أبياتاً , وجُدْنَ أبياتاً ؛ بثلاث لغات [3] . وعقّبَ ثعلب بعدها بقوله : (وهذا كثيرٌ في كلام العرب , لا يُقال : شاذ)[4] . وكأنّه يريد مقالة : أنّ من حفظ حجة على مَن لم يحفظ . على أنّ ابن جنّي (392هـ) له رواية أخرى في هذا البيت المتقدم إذ حكى عن المازني قوله : (إنّما تدخل الباء على الفاعل , وهذا شاذ , يريد أنّ معناها كفانا)[5] وأردف ابن جني بعد هذا النص ما قرأه على ثعلب من قول الشاعر : [1]

1- البيت لكعب ابن مالك الانصاري في ديوانه , تحقيق سامي مكي العاني , مكتبة النهضة , ط1, 1386هـ -1966م , بغداد . ص289 .

2- مجالس ثعلب , , أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (291هـ) , تحقيق عبد السلام هارون , دار المعارف , مصر . 273/6 .

3- ينظر مجالس ثعلب , 273/6 .

4 – السابق والصفحة نفسها .

5 – سر صناعة الإعراب , 1/ 146 .

إذا لاقيتِ قوماً فاسأليهم كفى قوما بصاحبِهم خبيرا

معقّبا عليه بقوله : (وهذا من المقلوب . معناه : كفى بقومٍ خبيراً صاحبُهم , فجعل الباء في الصاحب , وموضعها أن تكون في (قوم) إذ هم الفاعلون في المعنى ... وهذا واسع عنهم جدّا)[2] وكأنّه يشير من طرف خفي إلى أنّ بيت (فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا) هو من الاستعمال الذي اصطلح عليه بــ(المقلوب) قياساً على الشاهد الشعري الأخير , ويرجّح هذه المقايسة بالنظير ما تكلّم به ابن سيده (458هــ) عن هذا البيت أيضاً بما اعتلّ له بقوله : (فإنّما أراد : فكفانا فأدخل الباء على المفعول , وهذا شاذ : إذ الباء في مثل هذا إنّما تدخل على الفاعل كقولك : كفى بالله , وقوله :

إذا لاقيتِ قوماً فاسأليهم كفى قوما بصاحبِهم خبيرا *

هو من المقلوب , ومعناه : كفى بقومٍ خبيرا صاحبُهُم فجعل الباء في الصحاب وموضعها أن تكون في قوم وهم الفاعلون في المعنى)[3] ويُلحظ أنّ الباء لم تدخل على المفعول إلّا في الشعر, والشعر موضع الضرورة .

ومن النحاة الذين طرقوا هذه المسألة أيضاً ابن الشجري (542هــ) وكان يذهب إلى زيادة الباء في فاعل (كفى) ومفعولها . ولكنّه يرى أنّ دخولها على المفعول قليل , وعلى الفاعل غالب وكثير , وعدّ من شواهد زيادتها على المفعول بيت كعب بن مالك الأنصاري المذكور آنفاً [4] . وشذّ ابن حاجب النحوي (646هــ) عندما أبان عن تلك الزيادة للباء في المرفوع , فقال : (فهذا نادر– أي في الفاعل

1- البيت لجَثامة بن قيس , في جمهرة الأمثال , أبو هلال العسكري (395 هــ) , تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش , دار الجيل , ودار الفكر , ط2, 1408هــ - 1988م , بيروت – بنان .2/ 147 .

2 – سر صناعة الإعراب , 1/ 147 .

*- سبق تخريجه .

3 – المحكم والمحيط الأعظم , 39 / 113 . مادة (ك ف ي)

4- ينظر أمالي بن الشجري , 3/ 221- 222 .

– وهو في كتاب الله كثير وقد زيدت في مفعول (كفى) كثير أيضاً , كقولك : كفى به فضلاً علمُهُ , ومنه : فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا)[1] ولم يقل بهذه الكثرة المزعومة إلّا ابن الحاجب وما مثّل له من الكلام دون الشعر من دخولها على المفعول ليس ممّا يُقام حجة لقوله ولا شاهد عليه , إذ لم يرو أحد من المتقدمين هذه الكثرة ولم يحكوها عن العرب , فأنّى له ادّعاء هذه الكثرة المطّردة إلّا أن يكون من الاستعمال المولّد أو المرتجل أو قياساً على الشاهد الشعري الذي يحتمل وجهاً آخر سيأتي بيانه . وتابعه أيضاً ابن عصفور (669هـ) الذي بالغ فعدّ زيادة هذه الباء في المفعول من القياس مستدلاً ببيت الأنصاري المتقدم[2] , وليت شعري ماذا يريد بالقياس ؟ أهو على الكثير المطّرد , أم هو ممّن يأخذ بالقليل أو ربّما بالشاهد الشعري الواحد ؟ . وقد نفى هذه الكثرة وزعْمَ القياس فيها المالقي (702هـ) في شرحه لمعاني الباء , فهو ابتداءً كان قد قال : (ولا تدخل هذه الباءُ في فاعل (كفى) إلّا إذا كانت غير متعدّية بمعنى (اكتفى) فإن كانت متعدية إلى مفعولين فلا تدخل الباءُ في فاعلها) [3] وعندما جاء لموضع الزيادة في المفعول قال عنه : (.. مفعول (كفى) عند بعضهم في الضرورة كقول الشاعر : فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا ...)[4] . فهو يدرج بيت الانصاري – شاهد ابن حاجب وابن عصفور– في مواضع الضرورات الشاذة التي لا يقاس عليها . ولم يكتف بذلك فحسب , فقد أوجد وجهاً لشاهد الأنصاري ينفي محل الاستدلال به على زيادة الباء في المفعول , حاكياً ذلك الوجه عن ابن العافية الأشبيلي (583هـ) وقد حسّنه المالقي . وابن العافية يجعل (الباء) في بيت الأنصاري داخلة على الفاعل , ويجعل (حبُّ النبي) بدل اشتمال من الضمير في (بنا) رفعاً على المحل لأنه مجرور لفظاً

1- الإيضاح في شرح المفصّل , 2/ 148 .

2 - ينظر شرح جمل الزجّاجي , 1/ 492 .و ينظر المقرّب , علي بن مؤمن المعرف بابن عصفور (669هـ) , تحقيق د.عبد الستار الجواري و د.عبد الله الجبوري , ط1, 1892هـ - 1972م .1/ 203 .

3 - رصف المباني في شرح حروف المعاني , 148 .

4- السابق نفسه , 149 .

ومرفوع محلاً . ورأى المالقي أنّ هذا الوجه الإعرابي ممّا حُمِلَ عليه قول المتنبي : [1]

كَفى بِجِسمي نُحولاً أَنَّني رَجُلٌ لَولا مُخاطَبَتي إِيّاكَ لَم تَرَني [2]

وتعقّب ابن الفخّار (754هـ) ابن عصفور في زعمه باطراد الزيادة في مفعول (كفى) واستدلاله بشاهد الأنصاري وأبان توهمه فيه , أو ربما اعتذر له بقوله : (وإنّما قال ذلك لاعتقاده أن (حبّ) فاعل (كفى) وأنّ المجرور بالباء مفعولها , وليس هذا مذهب المحققَّين كالأستاذ أبي الحسين *وابن الضائع , فإنّهما قالا : إنّ (حبّ) بدل اشتمال من موضع المجرور بالباء)[3]

وعدّ ابن هشام ورود الباء الزائدة في مفعول (كفى) من مواضع الضرورة وجعل منه الحديث: (كفى بالمرء إثماً أن يحدِّث بكلّ ما سمِعَ)[4] , وكذا بيت الأنصاري ؛ غير أنّه حكى الوجه الآخر الذي ينفي زيادتها في الفاعل في هذا البيت آخذاً برأي ابن العافية , بجعله الاسم المرفوع بدل اشتمال للضمير الفاعل المجرور بالزائدة , وحُمِلَ عليه أيضاً بيت المتنبي أعلاه[5] ولا بأس أيضاً أن يُحمَل الحديث الشريف عليه , من كون الباء الزائدة تدخل على الفاعل , لأنّه المطرد في الاستعمال

1- ديوانه , بشرح أبي البقاء العكبري , (616هـ) , تحقيق د. عمر فاروق الطبّاع , دار الأرقم بن الأرقم , ط1 , 1418هـ - 1997 , بيروت - لبنان . 2 / 529 .

2 - ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني , 148 .

* - هو ابن أبي الربيع الإشبيلي المتوفى (688هـ) .

3- أبو عبد الله ابن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل , إعداد حماد بن محمد حامد الثمالي , رسالة دكتوراه جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية ,1409هـ - 1410هـ . 2/ 386 .

4- ورد الحديث في سنن أبي داود , الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (275هـ) , تحقيق شعيب الأرنؤوط , دار الرسالة , ط1, 1430هـ -2009م , دمشق - الحجاز. كتاب الأدب - باب الكذب , رقم الحديث (4992) 344/7 .

5 - ينظر مغني اللبيب , 1/ 148 .

, والقليل أن تدخل هذه الباء على المفعول , ولم ترد إلا في الشعر الذي هو موطن الضرورات .

المبحث الرابع : كفى في دائرة التأصيل البلاغي :

– كفى بين الخبر والإنشاء :

عُني اللغويون العرب بالكلام ومفهومه وأقسامه ؛ فاشترطوا فيه التركيب ذا الفائدة التي يحسن السكوت عليها . وبناء على فهمهم العميق له قسّموه على قسمين كبيرين هما : الخبر والإنشاء . وتقوم هذه القسمة عندهم على معيار الكلام ونسبته في الخارج وجوداً وعدماً , وعلّل القزويني (739هـ) دواعيها بقوله : (ووجه الحصر أنّ الكلام إمّا خبرٌ أو إنشاء ، لأنّه إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، أو لا يكون لها خارج . الأول الخبر، والثاني الإنشاء)[1] . وأفاض سعد الدين التفتازاني في بيان العلاقة القائمة بين لفظ المتكلم وتحديده من هذين القسمين الكبيرين قائلاً : (وتحقيق ذلك ؛ أنَّ الكلام إمّا أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجداً لها من غير قصد إلى كونه دالّاً على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء . أو تكون نسبته بحيث يقصد أنَّ لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر)[2] وخلصوا من ذلك كله , أنّ الخبر كلّ كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته , والإنشاء هو ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته [3] .

ومضمون الخبر والإنشاء في (كفى) كان من المسائل التي حظيت بها مباحثها في حدود صيغة خاصة من استعمالاتها السماعية دون القياسية , إغناء لخصائصها

1 – الايضاح في علوم البلاغة , الخطيب القزويني (729هـ) , تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي , دار الجيل , ط2 , بيروت , 1414هـ – 1993م .

2 – شروح التلخيص : (وتضمن مختصر السعد التفتازاني , مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي , عروس الأفراح السبكي , الإيضاح للقزويني , حاشية الدسوقي) دار الكتب العلمية , لبنان – بيروت . 55/1–56 .

3 – ينظر مفتاح العلوم , أبو يعقوب يوسف بن محمد علي السكاكي (626هـ) , تحقيق نعيم زرزور , دار الكتب العمية , ط2, 1407هـ –1987م , بيروت – لبنان . 165 , وينظر أيضاً البلاغة والتطبيق , د. أحمد مطلوب و د. كامل حسن , مطابع بيروت الحديثة , 1436هـ – 2015م , بيروت – لبنان . 105 و 120 .

وإشعاراً بتنوّع تعبيراتها دلالة وتركيباً , لكونها – كما قلنا – ظاهرة يندرأنْ تظفر بمثيلاتها في الأفعال العربية . وبالرغم من غياب التصريح في كتب النحاة المتقدمين فإنّك لا تعدم التلميح به , حتى أخذت هذه المسألة تبرز شيئاً فشيئاً في مصادر المتأخرين وإن أغفل بعضهم هذا المعنى في كتبهم .

وبدا من أقوالهم , أنّ (كفى) يُحكم عليها خبراً كانت أو إنشاء , استناداً إلى وجود الباء, حرفاً زائداً في فاعلها وعدمه . فإذا ما وجدت هذه الباء كانت إلى الإفصاح بها أبين, منها إذا ما حُذفت , لأنّها ستكون بالخبر ألصق . ونلمح ذلك التلميح بالإشارة إلى التعجب عند سيبويه (180هـ) في قوله : (..أنّك إذا قلتَ : ويْحَه ! فقد تعجّبتَ وأبهمتَ , من أيّ أمور الرجل تعجّبتَ , وأيّ الأنواع تعجّبتَ , فإذا قلتَ : فارساً و حافظاً , فقد اختصصتَ ولم تُبهم وبيّنت في أي نوع هو . ومثل ذلك قول عباس بن مرداس (18هـ) :

ومرّةَ يحميهمْ إذا ما تبدّدوا ويطعنُهم شَزْراً فأبرحْتَ فارساً

فكأنّه قال : فكفى بكَ فارساً , وإنّما يريد : كفيتَ فارساً , ودخلته الباء توكيداً)[1] . وعلّق السيرافي (368هـ) على نص سيبويه هذا شارحاً إيّاه , وجاء منه : (فإذا قيل : أبرحتَ فارساً فقد تعجّبتَ من فروسيته , وأنّه أتى فيها بما لم يأتِ به غيرُه . كما قيل : كفى بالله شهيداً ! وكفى به واعظاً ! ومعناه : كفى اللهُ , وكفى الشيبُ , وعلى هذا تقول : كفى بك فارساً وكُفيتَ فارساً , وهو مثلُ : أبرحتَ فارساً)[2] .

ونبّه الفراء (207هـ) على وظيفة الباء في فاعل (كفى) التي تصيّر دلالة الفعل على إنشاء المدح أو الذم , فقد عقّب – في سياق بيانه النحوي للآيات القرآنية التي وردت فيها (كفى) بفاعل مقترن بالباء – قائلاً : (وَإِنّمَا يَجوزُ دُخولُ الباءِ فِي المرفُوعِ إِذَا كانَ يُمدَحُ بِهِ صَاحِبُهُ أَوْ يُذَمُّ ؛ ألا ترى أنّك تقولُ : كَفَاكَ بِهِ، ونَهَاكَ بِهِ ، وَأَكْرِمْ بِهِ رَجُلًا ، وبِئْسَ بِهِ رَجُلًا ، وَنِعْمَ بِهِ رَجُلًا ، وطابَ بِطَعَامِكَ طَعَامًا ، وَجادَ

1 – الكتاب , 2/ 174-175 .

2 – شرح كتاب سيبويه , السيرافي , 5/3 .

بِثَوْبِكَ ولم يكنْ مدحاً أو ذمّاً لم يجُزْ دخولُها)[1] . لكنّه أعرض عن التصريح بدلالة هذا الاستعمال على التعجب , سوى هذه الإشارة في هذا النص المتقدّم بذكر معنيي المدح والذم . غير أنّ الطبري (310هـ) كان أكثر وضوحاً حين حكى عن نحويي البصرة قولهم : (فأمّا : (وكَفَى بِاللهِ) فهذه لم تدخُل إلّا لمعنى صحيح , وهي للتعجب)[2] . وهو نص مهم يثبت لنا أنّ فكرة الإنشاء للتعجب كانت حاضرة في أذهان النحاة المتقدمين .

وألمح من هذا المعنى أيضاً ابن السراج (316) مقتصراً في ذلك على الآتي : (أمّا قولك : حسبُكَ به , كلامٌ صحيح كما تقول : كفايتُك به , وفيه معنى الأمر أو التعجّب)[3] وعطفاً على العلاقة الوطيدة بين الحسب والكفاية معجميا جاز تعديّة الحكم فيه إلى صيغة (كفى به) , تبعاً إلى المعنى المشترك بينهما .

وإذا ما تقدمنا في القرون اللاحقة فسنشهد تطوراً في هذا الصدد , يتبيّن من عملية الربط التي فطن لها عبد القاهر الجرجاني (471هـ) بين زيادة حرف الجر ودلالة التعجب , في إشارة منه إلى المعنى الوظيفي لذلك الحرف . وجاء هذا المفهوم في تضاعيف تفسيره لوجود الباء في صيغة (أفعل به) من قوله : (.. ثمّ زيدت الباء كما قالوا : كفى بالله , ليدلّ على التّعجّب)[4] وسبق لنا التنويه بتوجيه ابن الشجري (542هـ) الذي علّل زيادة الباء (حملاَ على معناه , إذ كان بمعنى اكتفِ بالله)[5] , كما زيدت في صيغة (أفعِلْ به) التعجبية , متابعا بذلك رأي الزجاج (311هـ) الذي تقدّم تفصيله , ومشيراً أيضاً إلى العمل الوظيفي للحرف الزائد وسوقه الكلام إلى جهة الإنشاء . وأكّد ابن أبي الربيع (688هـ) أيضاً وظيفة الباء وضرورة التزامها في مثل : (كفى بالله) وأحسن بزيدٍ ! , على الرّغم من كونها

---

1 – معاني القرآن , 2/ 119

2 – جامع البيان من تأويل آي القران , , أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (310هـ) , تحقيق محمود محمد شاكر , مكتبة ابن تيميّة , ط2, القاهرة .21/ 175

3 – الأصول , 2/ 259– 260

4 – المقتصد في شرح الإيضاح , 1/ 395 .

5 – أماني ابن الشجري , 3/ 222 .

زائدة فيهما , فقد قال : (وزيدت الباء إصلاحاً للفظ , وهي هنا تلزم ولا يجوز إسقاطها إلّا في الضرورة)[1] . أمّا ابن أمّ قاسم المرادي (749هـ) فقد وثّق معنى هذه الباء في موضعين من كتابين له ؛ الأوّل جاء في كتابه جنى الدّاني , مسمّياً إيّاها باء التعجّب التي تُزاد مع الفاعل في مثل (كفى بالله) وأحسنْ بزيدٍ [2] . والموضع الثاني في شرحه على ألفية ابن مالك في باب التمييز حين ناقش آراء العلماء حول تقديم التمييز على عامله سواء أكان متصرّفاً أم غير متصرف ؛ إذ منع سيبويه تقديمه مطلقاً على عامله ومعه الفرّاء وأكثر الكوفيين , في حين أجاز الكسائي والمازني والمبرّد أن يتقدّم على عامله المتصرّف , ووافقهم ابن مالك , لورود السماع به [3] . وردّ المُرادي على من قالوا بجواز التقديم أنّه ليس على إطلاقه , إذ يخترم ذلك (في نحو : (كفى بزيدٍ ناصراً) فلا يجوز تقديم (ناصراً) على (كفى) وإن كان فعلاً متصرّفاً , لأنّه بمعنى فعل غير متصرف , وهو فعل التعجب ؛ فمعنى قولك : (كفى بزيدٍ ناصراً) , ما أنصرَهُ رجلاً)[4] .

وتابع ابنُ عقيل (769هـ) المُرادي حذو القُذّة بالقُذّة في شرحه على الألفية , جاء ذلك مسبوقاً بما نصّ عليه من أنّ التمييز يقع بعد كل ما دلّ على تعجّب ,

---

1 – البسيط في شرح الجمل , ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي (688هـ) , تحقيق د . عيّاد بن عيد الثبيتي , دار الغرب الاسلامي , ط1 , 1407هـ – 1986م , بيروت – لبنان . 855 , وينظر أيضاً : ص 463 .

2 – ينظر الجنى الداني , 47 .

3– ينظر في تفصيل ذلك الإنصاف في مسائل الخلاف , كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري (577 هـ) , تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد , دار الفكر ., مسألة (120) , 2/ 828 وما بعدها , وينظر أيضاً توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك , ابن أم قاسم المرادي (749هـ) , تحقيق عبد الرحمن علي سليمان , دار الفكر العربي , ط1, 1422هـ – 2002م , القاهرة ., 2/ 735 – 737 .

4– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك , 2/ 737 .

ومضى يعدّد أمثلته , جاعلاً منها قولهم : (كفى به عالماً)[1] . وفي تفسيره آية { أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ } [26: الكهف] عرض الآلوسي (1270هـ) رأي الرضي (686هـ) في الكافية الذي ضعّف قولهم : بأنّ الأمر جاء بمعنى الماضي في صيغة (أفعلْ به) للتعجّب , بل يجيء الماضي عنده بمعنى الأمر[2] ؛ فردّ الآلوسي بقوله : (وتعقب بأن كون الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد غير مسلّم , ألا ترى أنّ (كفى به) بمعنى اكتفِ به عند الزجاج , وقصد بهذا النقل الدلالة على أنه قصد به معنى إنشائي وهو التعجب)[3] . وفي هذه النصوص المتقدمة كفاية ودليل على أنّ صيغة (كفى به) دالة على الإنشاء المراد به التعجّب , بحسب مفهوم اللغويين له الذي سنناقشه في السطور اللاحقة.

ومع هذا كله , فإنّك لا تعدم من ينكر أن تكون الباء للتعجب , كما جاء عن القوجويّ المعروف بـ (شيخ زاده) (950 هـ) في شرحه على قواعد الإعراب لابن هشام (761هـ) حين تحدث عن زيادة الباء في القياس والسماع وأمثلتهما , ولمّا عرّج على الثاني قال : (وسماعاً في غير التعجّب نحو : (كفَى باللهِ شَهيداً))[4] . أضف له أنّ قسماً ليس قليلاً من أساطين النحاة أعرض عن بيان صيغة (كفى به) ودلالتها على التعجّب بأثر الحرف الزائد أم من دونه , أمثال أبي علي الفارسي (377هـ) الذي لم أجد في كتبه ما يشير إلى معنى ذلك على الرّغم من بحثه لمسائلها في قسم من مؤلفاته النّحوية , ؛ ولست أدري أهو سهو أم إغفال منه ؟ أم لكونها تفتقر عنده لهذا المعنى وعند بقية النحاة الذين لم ترد أسماؤهم ؟ إذ لم أعثر في كتبهم شيئاً من هذا القبيل على كثرة تتبعي له ؟ . الأمر الذي يدعونا إلى حسم

1- ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , بهاء الدين عبد الله بن عقيل (769هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد , دار التراث , ط20, 1400هـ - 1980 م , القاهرة . 2/ 290 وما بعدها .

2 - ينظر شرح الرضي , 4/ 191- 192

3 - روح المعاني , 15/ 255 .

4 - شرح قواعد الإعراب لابن هشام , 62 .

القضية , من خلال تعقّب هذا الأسلوب في مظانّه الفصيحة , كالقرآن الكريم والمروي من كلام العرب الفصيح وأقوال العلماء في هذا الغرض لإبداء الرأي الراجح فيهما .

- صيغة (كفى به) والتعجب:

نريد هنا في هذا المبحث التحقّق من دلالة صيغة (كفى به) على التعجّب , ونعني بها مجيء الفعل بصيغة الماضي بزيادة الباء في فاعله , ونطلب هذا المفهوم في كتب النحاة ؛ فما هو التعجّب عندهم ؟

عرّف الرضي (646هـ) التعجّب بأنّه (انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمرٍ يخفى سببُه)[1] وأوضح ابن عصفور (669هـ) طبيعة هذا الانفعال وماهيته بقوله : (التعجّب , استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببُها , وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره , أو قل نظيره)[2]. واشترط الرضي (646هـ) للمتعجَّب منه أن يحصل في الماضي ويستمر إلى الحال, ولا يكون في الحال الذي لم يتكامل أو المستقبل الذي لم يدخل حيّز الوجود بعدُ [3] . ولو أجرينا تلفيقا بين تعريف الرضي وشروطه مع تعريف ابن عصفور , لتحصلنا من بنية مفهوم التعجب , على الآتي :

1- التّعجّب شيء خفي سببُه عرض للنفس .

2- استعظام بزيادة في وصف الفاعل (المتعجّب منه) .

3- خروج المتعجّب منه (الفاعل)عن نظائره أو يقل .

وإذا ما تحقّقنا من انطباق بنية التّعجب في عناصرها الثلاث على صيغة (كفى به), سنحصل على نتيجة منتجة من ذلك , لفاعلية تلك العناصر في إنشاء هذه الصيغة . فلو قلنا : (كفى بزيدٍ رجلاً) ! ألا ندرك بالبداهة أنّ هذا القول الإفصاحي يُراد به المدح أولاً ؟ , ثمّ استعظام في وصف الفاعل (زيد) المتعجّب منه بما فاق نظائره , أو قل نظيره حتى خرج ذلك الفاعل عن سواه ؟ . أضف له أنّ فيه شيئا

1- شرح الرضي , 4/ 186

2- شرح جمل الزجاجي , أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (669هـ) , تحقيق فواز الشعّار , دار الكتب العلمية , ط1, 1419هـ -1998م , بيروت - لبنان ., 1/ 575 .

3- ينظر شرح الرضي , 4/ 187

خافياً لا يمكن تحديده ؛ مع أنّه صفة يدركها الذهن ولكن لا يجد القدرة الكافية على تقييدها بقيد محدد لدقتها , فضلاً عن غموض سببها ومنشئها , حالها حال الأمر في صيغتي التّعجب : (ما أفعله) و (أفعِلْ بهِ) . ولو أجرينا المثال المتقدم على الصيغتين القياسيتين بقولك : (ما أكفى زيداً) (وأكفِ بهِ) ! , دلّ الجميع فيه على إنشاء المدح , واستعظام بزيادة في وصف المتعجّب به (الفاعل), بما يُخرِجُه عن نظائره أو يقل ؛ من ذلك تزداد قناعتنا أكثر بما افترضناه من تطابق بين مفهوم التعجب وشروطه على صيغة (كفى به) من خلال ما بان من العلاقة الدلالية بينها وبين صيغتي التعجّب القياسيتين, من كونها علاقة وثيقة ظاهرة للعيان , لا يحتاج فهمها إلى تعمّق مسوق بالدلائل أو البراهين عليها.

ومن البراهين النحويّة على قيام دلالة التعجب في (كفى به) هو جمود فعلها – المتصرف أصلاً – في حدود هذا التعبير وقيامه فيه حصراً , كما جمدت الأفعال المتصرفة عندما دخلت في الصيغتين القياسيتين . وقد فطن القدماء إلى قيام هذه الظاهرة في (كفى به) وعبّروا عنها من نحوين ؛ الأول منهما , جاء من تتبع استعمالها فوجدوا أنها لازمت حالة المفرد المذكر , عن سواه من حالات التأنيث والتثنية والجمع . ومن هؤلاء الذين قيدوا ذلك بكتاب ابن سيده (458هـ) في المخصّص , حينما استعرض وجوه (كفى) واستعمالاتها , وما جاء على شاكلة (كفى به رجلاً) ودلالتها ممّا تكلّمت به العرب بالباء الزائدة , فقد حكى عن ابن الأعرابي (231هـ) في ذلك قوله : (ولا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُؤنّث)[1]

وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج (311هـ) فرّق مؤلفه فيه بين فاعل (كفى) المجرور بالباء وفاعلها المجرور بحرف الجر (من) ؛ فما جاء منهما مجروراً بـ (من) يُثنّى ويُجمع , نحو : مررتُ برجلٍ كفاكَ من رجلٍ , وبرجلَين كفَياكَ من رجلَين , ورجال كفَوكَ من رجال . أمّا ما يأتي منهما مجروراً بالباء على

1- المحكم والمحيط الأعظم , 39/ 113 , مادة (ك ف ي)

منوال (كفى به) (فتُفرِدُ الفعلَ لأنّ الفاعِلِين بعد الباء)[1] ومثله ما نقله أبو حيان النحوي عن الأخفش الأوسط (215هـ) قوله : ولا يُثنى ولا يُجمع . وزاد أبو حيان بقوله : ولا يؤنّث [2] .

أمّا النّحو الثاني فجاء من إكثارهم المقارنة بين صيغة (أفعِلْ به) بصيغة (كفى بهِ) عندما يتحدثون عن زيادة الباء في فاعلهما , وكأنّهم يلحظون الدلالة المشتركة بين هاتين الصيغتين , بفعل حرف الجر وظيفة ومعنى ؛ لأنّ الباء في كلتا الصيغتين زائدة للتوكيد , ولها وظيفة لكتليهما أخرى بحسب قول النحاة ؛ فهي في (أفعِلْ بهِ) جاءت لتوافق لفظها الدال على الأمر لقبح اسناده إلى اسم ظاهر بعدما غُيّرت الصيغة من الإخبار إلى الإنشاء [3] , وأدّت الغرض نفسه في (كفى به) أخذاً برأي الزجاج المتقدم , الذي ذهب إلى أنّها جاءت حملاً على معنى الأمر المتضمن فيها , إذ هي بمعنى (اكتفِ بالله) . مع أنّ الأجدر أن يتوجه النظر إلى الباء نفسها لا إلى الفعلين , لكونها الفاعل المحوري في المسألة , فمتى ما وجدت في الاسمين بتلك الصيغتين نصّت على معنى التعجّب .

وبعد ؛ فمن خلال ما استعرضناه - أعلاه - يمكن للباحث المتأمّل أن يجمع العناصر المشتركة بين هاتين الصيغتين على النحو الآتي :

1- الفعلان عند النحاة – فيهما - يدلان على الزمن الماضي مع اختلاف صيغتهما .

2- - دلالة الزمن فيهما غير محددة وهي تمتد من الماضي إلى الحاضر .

3- الفعلان اكتسبا الجمود من دخولهما في صيغتيهما مع أنهما في الأصل متصرفان .

1- إعراب القرآن , المنسوب الى الزجّاج , تحقيق إبراهيم الأبياري , دار الكتب الاسلامية , ط 1 , القاهرة , 1404هـ - 1982 م ص670 .

2- ينظرارتشاف الضرب , 4/ 1624

3 - ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على شرح ابن مالك , محمد بن علي الصبان (1206 هـ) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد , المكتبة التوفيقية , القاهرة .3/ 26

4- حرف الجر الباء زائد للتوكيد يدخل على فاعلهما لينقل دلالتهما من الإخبار إلى إنشاء التعجّب .

ويحسن بنا التذكير قبل ختام هذا المبحث , بمَن نوّه بدلالة صيغة (كفى به) على التعجّب من المحدثين , أعني به د. فاضل السامرائي , الذي أخذ برأي بعض القدماء ممّن فطن إلى المعنى الوظيفي للباء الزائدة وبنى عليه حكماً نحوياً ودلاليّا باتّاً , جاء ذلك مفصّلاً في مبحثين منفردين من كتابه (معاني النحو) ؛ منه حديثه في مبحث دخول الباء على المتعجّب منه , الذي قال فيه : (وتدخل في فاعل (كفى) فيفيد التعجّب نحو : { وَكَفَىٰ بِاللّهِ وَكِيلًا } [الأحزاب : 48] .. , ولو حذفت الباء لم يكن الفعل نصّا في التّعجب ... بل يُحتمل التعجّب وغيره)[1]

المبحث الخامس : كفى في دائرة التطبيق القرآني :

- كفى به في القرآن الكريم:

تأتي أهمية هذا المبحث من مكانة كتاب الله المجيد بوصفه أهم مصادر اللغة العربية وثوقاً وفصاحة . ولهذه الصيغة اطراد واضح فيه حتى قال بعض النحاة بندرته في كلام العرب وكثرته في كتاب الله [2] .ووردت هذه الصيغة في ثلاثة وثلاثين موضعاً من الكتاب على أنحاء متعددة ؛ أعني بالفعل الماضي الدال على الحسب من الكفاية والباء الزائدة في فاعلها , في ظاهرة لم تتكرر إلا في القرآن الكريم . من نحو قوله تعالى : { وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا } [النساء: 79] , وقوله : { وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا } [الفرقان : 31] , وقوله : { كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا } [الإسراء : 14] , وهكذا كان منوال الآيات المتبقية الأخرى , إذ لم تخرج عن هذا النحو الدال على إنشاء التعجب . ومما له صلة أيضاً بهذا المبحث ما ورد من الآيات التي جاءت بمضارع (كفى) وكانت في أربعة مواضع , يهمنا هنا منها

1- معاني النحو , د. فاضل صالح السامرائي , دار الفكر , ط1, 1420هـ - 2000م , عمان - الأردن .288 , وينظر 293- 294

2- ينظر الإيضاح في شرح المفصل , 2 / 148 .

آية توحي بمضمون التعجب لأسباب نحوية ودلالية ؛ وهي قوله تعالى : { أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ } [فصّلت : 53] . والداعي لقيام معنى التعجب فيها سببان ؛ أولهما دلالة الفعل على المضي بأثر الحرف (لم) الذي يقلب زمن المضارع من الحال إلى الزمن الماضي . وثانيهما وجود حرف الجر الباء في فاعلها . ويظهر من سياق الآية وجود الاستفهام في نوعه المجازي , وتحديداً ؛ الاستفهام التقريري منه [1] , الذي يجاب عنه بـ (بلى) , وهو إنشاء تقريري لزوماً . وزيادة على ما تقدّم ؛ ما جاء من وجوه التفسير التي قيلت في هذه الآية , وأخصّ به كلام القرطبي (671 هـ) في تفسيره لها , بقوله : (وقيل : أولم يكفِ بربّك شاهداً على أنّ القرآن من عند الله)[2] . ومن ثمّ يأتي السؤال هنا ؛ هل يدل سياق الآية على التعجب , قياسا على ما وجدناه في صيغة (كفى به) من علامات ؟ ولو تمعنا في مضمون الآية وسياقها فبحثنا عن مفهوم الاستعظام بزيادة في وصف المتعجّب به (الفاعل), بما يُخرجُه عن نظائره أو يقل , لوجدنا قيامه فيه بصورة بيّنة هذا اوّلاً . أما العلامة الثانية فهي وجود الباء الزائدة في مرفوعه (الفاعل) الذي سيصير متعجّباً منه . وقياساً على ذلك يصحّ أنّ نفسر الآية : { أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ } – بناء على معطيات الكلام – بقولنا إنّ معناها : كفى بربّك شاهداً أو شهيداً . ولا أرى بأساً أن يؤخذ بهذا التفسير ولو لم يرد عن المفسرين , عملاً بالقياس اللغوي وأخصّ منه قياس الشبه الذي قال به أصوليو النحو , وهو عندهم (أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه)[3] .

1- ينظر تفسير التحرير والتنوير , الشيخ محمد طاهر بن عاشور , الدار التونسية للنشر , 1984 , تونس . 25 / 20 .

2- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) , محمد بن أحمد القرطبي (671هـ) , تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي , مؤسسة الرسالة , ط1, 1427هـ -2006م , بيروت – لبنان . 18 / 438

3- لُمع الأدلة في أصول النحو , أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد بن الأنباري (577هـ) , تحقيق سعيد الأفغاني , دار الفكر , ط2, 1391هـ – 1971م , بيروت . 107 .

وهو– بعدُ – منهج معتدّ به في أصول العربية يمنحها منافذ التوسع في الاستعمال , وفي ذلك علامة على حيوية هذه اللغة وعبقريتها .

المبحث السادس : كفى في دائرة التطوّر اللغوي :

– كفى بين الاستعمالين القديم والحديث:

1– الاستعمال القديم:

يمكن لنا صوغ النماذج الموروثة من الاستعمال العربي القديم للفعل (كفى) بصيغة الماضي بالترتيب في أدناه , مع تباينها من حيثُ الكثرة والقلّة , وعلى النحو الآتي :

1– كفى + [حسب] +لازم + الباء الزائدة + فاعل + معرفة + التمييز = تعجّب.

2– كفى + [حسب] + لازم + فاعل + معرفة + تمييز = خبر .

3– كفى + [أجزأ أو أغنى] + متعدٍّ + فاعل + معرفة + مفعول + تمييز = خبر .

4–- كفى +[أجزأ أو أغنى] + متعدٍّ + فاعل + معرفة + مفعول = خبر .

5– كفى + [وقى] متعدٍّ + فاعل + وقى + معرفة + مفعول 1 + مفعول 2 = خبر.

أمّا أمثلة هذه النماذج فهي مرتبة على التوالي في النحو الآتي :

1– وهو كثير مطّرد ؛ كقوله تعالى : { وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا } [النساء: 79] .

2– دونه في الكثرة ؛ كقول الشاعر : [1]

عُمَيرةَ وَدِّع إن تَجَهَّزتَ غَادِيا ... كَفَى الشَيبُ والإسلامُ لِلمَرءِ ناهيا

3– كقول الإمام علي (عليه السلام) : (إلهي ، كفاني فَخرًا أنْ تكونَ لي ربًّا. وكفاني عِزًّا أن أكونَ لكَ عبدًا) [2]

1 – سبق تخريجه .

2 – الحديث في البصائر والذخائر , أبو حيان التوحيدي (414هـ) , تحقيق د. وداد القاضي , دار صادر , ط1 , 1408هـ – 1988م , بيروت ., 2/ 16 . ويروى بلفظ آخر (كفى بي فخراً .. وكفى بي عزّا) في كنز الفوائد , الإمام أبو الفتح الشيخ محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (449هـ) تحقيق عبد الله نعمه , دارالأضواء , ط1, 1405هـ – 1985م , بيروت – الغبيرة . 1/ 386 .

4- - كالحديث الشريف : (مَن قرأَ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلةٍ كفتاه)[1]
5- كقوله تعالى : { وَكَفَى اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ } [الأحزاب : 25]

ويلحظ من النماذج وأمثلتها أعلاه ؛ أنّ النموذج الأول للفعل الماضي (كفى) بمعنى (حسب) وهو فعل لازم أكثر استعمالا من سواه في غرضه , ويُراد به - كما أثبتنا - إنشاء التعجّب لأنّ الباء الزائدة دخلت على فاعله , في حين أنّ النموذج الثاني عاد خبراً لخلو فاعله من حرف الباء الزائد . أمّا النموذجان الثالث والرابع فقد اشتركا في معنى (أجزأ أو أغنى) , فكانا متعديين لمفعول واحد , لكنهما افترقا في وجود الفضلة في الثالث دون الرابع وأعني بالفضلة التمييز . وبقي النموذج الخامس محتفظاً بصورة واحدة وهي التعدي لمفعولين مكتفياً بهما دون زيادة أو فضلة دالا على الخبر الصريح ومعنى فعله هنا (وقى) , على أنّ الثلاث المتبقية جاءت أخبارا من قسمَي الكلام .

2- الاستعمال الحديث:

يُراد بالاستعمال الحديث اللغة العربية الأدبية الشائعة في الصحف والمجلات والقنوات الإعلاميّة المرئية أو المسموعة أو المكتوبة , وسائر المنصّات والصفحات الإلكترونيّة ونظائرها , على أنّ الدوارج أو العاميّات ليست جزءاً من هذا المبحث . ويغلب على هذا الاستعمال النموذَجانِ الآتيان :

1- كفى + [حسب] +لازم + فاعل + ضمير+ تمييز = إنشاء

2- كفى + [حسب] +لازم + فاعل + ضمير+ مفعول + تمييز = إنشاء .

ومن أمثلة هذين النموذجين - وعلى ترتيبهما- النحو الآتي :

1- من أمثلته : (كفى ذلّا) (كفى طائفية) (كفى سهراً) (كفى نوماً) ..

2- من أمثلته : (كفانا ذلّا) (كفانا طائفية) (كفاكم سهراً) (كفاكم نوماً) ..

الملاحظ من الاستعمالَين المُحدَثَينِ أنَ كفى متضمنة معنى (حسب) مع لزوم فضلة التمييز فيهما معاً . وإن كان أولهما يقرب إلى الموروث من معناها , لكنّ ثانيهما جديد في اطراد استعماله ؛ لأنّ دلالة (حسب) - كما بان لنا - تعمل دوماً

1 - سبق تخريجه .

على لزوم الفعل (كفى) في العربية , ودلالة (أغنى او أجزأ) على تعديه . ومن الجديد أيضاً على العربيّة الحديثة افتقاد أول النموذجين الباء الزائدة في فاعل (كفى) التي تنص على التعجب في هذا الأسلوب . والأكثر بروزاً من ذلك كلّه , هو دلالة الاستعمالَين من النموذَجين على الطلب الحقيقي [1], وتحديداً الأمر منه * . وبذلك قام فيهما – صريحاً – المعنى الذي قال به الزجّاج , أي دلالة الفعل على الامر بتقدير: (اكتفِ) ؛ أو بما هو قريب لها النوع كالطلب بلام الأمر, إذا ما رُعيت دلالة التقدير في جملة (كفانا ذلّاً) ونظائرها من الكلام , فيكون المناسب به لفظ (لنكتفِ) . ومن جميع ذلك ؛ سيُعدُّ هذان النموذجان ضربَينِ من ضروب التطور في الاستعمال المطّرد , عندما تحولَ الكلام من إنشاء التعجّب في النموذج الأول والخبر في النموذج الثاني , إلى إنشاء آخر وهو الطلب بالأمر , مع التزامه الفضلة : (التمييز) في تعبيره .

خاتمة البحث ونتائجه:

– تعدّ ظاهرة الفعل (كفى) شاهدا على حيويّة العربية وتفوقها , وكذا على تطور الفكر النحوي العربي في النظر إلى تلك الظاهرة والتعمق في مباحثها وتطبيقاتها .

– للمعنى المعجميّ أثر فاعل في تنوّع عمل (كفى) نحواً وأسلوباً ودلالة .

– وجود حرف الجر في فاعل الصيغة (كفى به) نصٌّ على إنشائها للتعجّب , وغياب تلك الباء ترجيح للإخبار على الإنشاء فيها ؛ إلّا ما دلّ عليه السياق.

– يمكن تعدية الحكم في صيغة (كفى به) إلى ما يقاربه دلالة ونحوا , من مثل (ألم يكفِ به) , استنادا إلى شروط تلك الصيغة التعجبيّة ومقوماتها .

– اقتصرت (كفى) في الاستعمال الحديث المطّرد على معنى (الحسب) من عمل الفعل اللازم وكذا المتعدي منه بوصفه أثراً من تطور استعمالها .

**

* ذكر الرضي أنّ المعهود في العربية أن يأتي الفعل الماضي بمعنى الأمر لا أن يأتي الامر منه بمعنى الماضي . ينظر شرح الرضي على الكافية , 4 / 191 .

– ومن أثر التطور أيضاً ؛ غياب صيغة (كفى به) لإنشاء التعجّب عن الاستعمال المطّرد الحديث, في حين اطرد نوع الإخبار من استعمالها في نموذجيها اللذَينِ أثبتناهما .

انتهى بحمد الله

References :

1. The lexicon and its relationship to grammar when d. Tamam Hassan, for the researcher, Journal of the Arabic Language Academy, in Damascus, Volume (91), Shawwal 1439 AH and Muharram 1440 AH, July and October 2018 AD, Parts Three and Four, pg.
2. Tahdheeb Al-Lugha, Al-Azhari (d. 370 AH), investigation by Ali Hassan Hilali, The Egyptian House for Authoring and Translation, Cairo. 10/ 384, Article (Enough).
3. The authenticity of the language, Ismail bin Ahmed Al-Johari (d. 393 AH). Investigated by Ahmed Abdel Ghafour Attar. Dar Al-Ilm for Millions, 4th edition, 1990 AD, Beirut - Lebanon. , 6/2475, article (enough).
4. Sentences in Grammar, Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi (170 AH), Estiqlal publications, on the authority of Al-Risala Foundation, 1st edition, 1410 AH, Tehran - Nasir Khosrow, 89.
5. Al-Kitab, Sibawayh (180 AH), investigation by Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, 3rd Edition, 1408 AH - 1988 AD, Cairo, 2/42.
6. Islah al-Mantiq, Ibn al-Sakit (244 AH), investigated by Ahmed Muhammad Shaker and Abd al-Salam Harun, Dar al-Ma’arif, 4th edition, Cairo, 342.
7. Standards of Language, Abu Al-Hussein Ahmed bin Faris (395 AH), investigation by Abd al-Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Fikr, 1399 AH-1979 AD., 5/188, article (Kafa).
8. Lisan al-Arab, Allama Ibn Manzoor (711 AH), Dar Revival of Arab Heritage, 3rd Edition, 1419 AH -1999 AD, Beirut - Lebanon., 225/15, article (Kafi).

9. Mughni al-Labib, Jamal al-Din Ibn Hisham al-Ansari (761 AH), investigation by Dr. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Al-Sadiq Foundation - Nasir Khosrow, 5th edition, Tehran.1/145.
10. The House of Abi Al-Nasr Ahmed bin Ali Al-Mikali, in the Institutes of Texting the Evidence of Summarization, Ibn Ahmad Al-Abbasi, investigation by Muhammad Mohiuddin Abdul Hamid, Alam Al-Kutub, 1367 AH - 1948 AD, Beirut - Lebanon. 3/ 259.
11. Resorption of beatings, Abu Hayyan Al-Andalusi (745 AH), investigation by Dr. Ragab Othman Muhammad, Al-Khanji Library, 1st edition, Cairo, 1418 AH - 1998 AD, 4/1700-1701.
12. - Explanation of Al-Damamini Ali Al-Mughni, Muhammad bin Abi Bakr Al-Dammini (828 AH), investigation by Ahmed Ezzo Inaya, Arab History Foundation, 1st edition, 1428 AH - 2007 AD, Beirut - Lebanon. 1/ 397.
13. Al-Bukhari included it in his Sahih, Dar Ibn Kathir, 1st edition, 1423 AH - 2002 AD, Damascus - Beirut. Chapter on the virtues of the Qur'an, Hadith number: (5009), p. 1280.
14. Al-Afmal, Ibn Al-Qutia (367 AH), edited by Ali Fouda, Al-Khanji Library, Cairo, 51.
15. Al-Bahr Al-Muheet, Abu Hayyan Al-Andalusi (754 AH), investigation by Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr, 1431-1432 AH - 2010 AD, Beirut - Lebanon. 3 / 523.
16. Similarities and isotopes, Al-Subki, (771 AH), investigated by Sheikh Adel Ahmed Abdel-Mawgoud and Sheikh Ali Muhammad Awad, Dar Al-Kutub Al-Alami, 1st edition, Beirut - Lebanon, 1411 AH - 1991 AD. 2/373.
17. The meanings and expressions of the Qur'an, Ibrahim bin Al-Sari Al-Zajjaj (311 AH), investigated by Dr. Abdul Jalil Abdo Shalabi, The World of Books, 1st edition, 1408 AH, 1988 AD. 2/57 and 134.
18. Al-Durr Al-Masoun, Al-Sameen Al-Halabi (756 AH), investigation by Dr. Ahmad Muhammad al-Kharrat, Dar al-Qalam, Damascus. 7/324.
19. Interpretation of the Spirit of Meanings, Al-Alusi (1270 AH), Arab Heritage Revival House, Beirut - Lebanon. 12/8.

20. The arbitrator and the greatest ocean, Ibn Saydah (458 AH), investigation by Dr. Abd al-Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, 1421 A.H.-2000 A.D., Beirut - Lebanon. 39/113.
21. Amali Ibn al-Shajari, Hibat Allah ibn Ali Muhammad ibn Hamza al-Hasani al-Alawi (542 AH), investigation by Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library, 1st edition, Cairo, 1413 AH - 1992 AD. 221.
22. Exposing the Problems and Clarifying the Favorites, Abu Al-Hassan Ali Bin Al-Hussein Al-Baqouli (543 AH), investigation by Dr. Muhammad Ahmad al-Dali, Academy of the Arabic Language, Damascus, 290.
23. The statement in Gharib Al-Qur'an, Abu Al-Barakat bin Al-Anbari (577 AH), investigation by Dr. Taha Abdel Hamid Taha, The Egyptian General Book Organization, 1st Edition, 1400 A.H. - 1980 A.D. 1/ 243.
24. Dictation of what the Most Gracious bestowed upon him, Abu Al-Baqaa Abdullah bin Al-Hussein Ibn Abdullah Al-Akbari (616 AH), Dar Al-Kutub Al-Alami, 1st edition, Beirut - Lebanon. , 1/ 168.
25. Al-Eidh fi Sharh al-Mufassal, Abu Amr Uthman bin Omar, known as Ibn Hajib al-Nahawi (646 AH), edited by Musa Banai al-Alayli, Al-Ani Press, 1st edition, Baghdad, 1982 AD. 2/148.
26. Paving the buildings in the explanations of the meanings, Ahmed bin Abd al-Nour al-Malqi (702 AH), investigation by Ahmed Muhammad al-Kharrat, the Academy of the Arabic Language in Damascus. 148.
27. Al-Jana Al-Dani in the Letters of Al-Ma'ani, Al-Hussein bin Qasim Al-Muradi (749 AH), investigated by Fakhr Al-Din Qabawah and Muhammad Nadim Fadel, Dar Al-Kutub Al-Alami, 1st edition, 1413 AH - 1992 AD, Beirut - Lebanon 49.
28. The House from a Poem by Suhaim Abd Bani Al-Hashas, one of the veterans, in The Treasury of Literature, Abd al-Qadir bin Omar al-Baghdadi (1093 AH), investigated by Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Madani Press, 4th edition, 1418 AH - 1997 AD, Cairo 1/276.
29. Al-Wajeez Editor, Abu Muhammad Abd al-Haq bin Attia al-Andalusi (541 AH), edited by the traveler Al-Farouq and others, Ministry of Awqaf

and Islamic Affairs, 2nd Edition, 1428 AH - 2007 AD, Doha - Qatar. 5/570-571.
30. - Results of Al-Suhaili Thought, Abu Al-Qasim Abdul Rahman bin Abdullah Al-Suhaili (581 AH), edited by Sheikh Adel Ahmed Abdul Mawgoud and Sheikh Ali Muhammad Moawad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, 1st edition, 1412 AH - 1992 AD, Beirut - Lebanon. 273.
31. Explanation of Al-Radi on Al-Kafiyyah, Radi Al-Din Al-Astrabadi (646 AH), Arab History Foundation, 1st Edition, 1433 AH - 2012 AD, Beirut - Lebanon. 4/ 191.
32. Al-Usul, Abu Bakr Muhammad bin Sahl Ibn Al-Sarraj, investigation by Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, 3rd edition, Beirut - Lebanon, 1417 A.H. - 1996 A.D. 1/413.
33. Explanation of Alfiya Ibn Mu'at, Badr al-Din Muhammad bin Yaqoub, known as Ibn al-Nahwiyyah (718 AH), a study and investigation by Abdullah bin Fuhaid bin Abdullah al-Baqami, PhD thesis, Umm Al-Qura University - College of Arabic Language, 1421 AH - 2001 AD, 396/1
34. Al-Safwa al-Safiyah fi Sharh al-Durrah al-Alfiyah, Taqi al-Din Ibrahim bin al-Hussein, known as al-Nili, one of the scholars of the seventh century AH, investigated by Muhsin bin Salem al-Amiri, Umm al-Qura University, 1st edition, 1420 A.H. 2/298.
35. Resorption of the Beaten, 1700. See also Tafsir al-Bahr al-Muhit by Abu Hayyan, 3/523.
36. Al-Musa'id on Facilitating the Benefits, Bahaa Al-Din Bin Aqeel (769 AH), investigation by Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Fikr, 1400 AH-1980 AD, Damascus. 386/1.
37. Al-Maqasid Al-Shifa fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya, Abu Ishaq Ibrahim Al-Shatibi (790 AH), investigated by Dr. Ayyad Ibn Eid Al-Thubaiti, Umm Al-Qura University, 1st Edition, 1428 A.H.-2007 A.D., Makkah Al-Mukarramah. 2/ 241.
38. The House of Ka'b Ibn Malik Al-Ansari in his Diwan, edited by Sami Makki Al-Ani, Al-Nahda Bookshop, 1st edition, 1386 AH -1966 AD, Baghdad. p. 289.

39. Tha'lab Councils, Abu al-Abbas Ahmed bin Yahya Tha'lab (291 AH), investigation by Abd al-Salam Harun, Dar al-Ma'arif, Egypt. 6/273.
40. The House of Jathama bin Qais, in the collection of proverbs, Abu Hilal Al-Askari (395 AH), investigation by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim and Abdul-Majid Qatamish, Dar Al-Jil, and Dar Al-Fikr, 2nd edition, 1408 AH - 1988 AD, Beirut - Banan. 2/ 147.
41. Sharh Jamal al-Zajaji, 1/ 492. See al-Muqrabb, Ali bin Moamen, known as Ibn Asfour (669 AH), investigated by Dr. Abd al-Sattar al-Jawari and Dr. Abdullah al-Jubouri, 1st edition, 1892 AH - 1972 CE. 1/ 203.
42. Abu Abdullah Ibn al-Fukhar and his efforts in grammatical studies with the investigation of his book Sharh al-Jamal, prepared by Hammad bin Muhammad Hamid al-Thamali, PhD thesis, Umm Al-Qura University - College of Arabic Language, 1409 AH - 1410 AH. 2/ 386.
43. Clarification in the Sciences of Rhetoric, Al-Khatib Al-Qazwini (729 AH), investigation by Dr. Muhammad Abdel Moneim Khafaji, Dar Al-Jeel, 2nd edition, Beirut, 1414 AH - 1993 AD.
44. Explanations of the summary: (It included the abbreviation of Al-Saad Al-Taftazani, Mawahib Al-Fatah by Ibn Ya'qub Al-Maghribi, Arous Al-Afrah Al-Subki, Al-Idhah by Al-Qazwini, Hashiyat Al-Dasouki) Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Lebanon - Beirut. 1/55-56.
45. Miftah al-Uloom, Abu Yaqoub Yusuf bin Muhammad Ali al-Sakaki (626 AH), edited by Naim Zarzour, Dar al-Kutub al-Amiya, 2nd edition, 1407 AH -1987 AD, Beirut - Lebanon. 165, and also see rhetoric and application, d. Ahmed Wanted and Dr. Kamel Hassan, Beirut Modern Press, 1436 AH - 2015 AD, Beirut - Lebanon. 105 and 120.
46. Al-Bayan Mosque from the Interpretation of Verses of the Qur'an, Abu Jaafar Muhammad bin Jarir al-Tabari (310 AH), investigation by Mahmoud Muhammad Shaker, Ibn Taymiyyah Library, 2nd edition, Cairo. 21/ 175
47. Al-Basit fi Sharh al-Jamal, Ibn Abi al-Rabee' Obaidullah bin Ahmad al-Ashbili (688 AH), investigation by Dr. Ayad bin Eid Al-Thubaiti, Dar Al-

Gharb Al-Islami, 1st edition, 1407 AH - 1986 AD, Beirut - Lebanon. 855, and see also: p. 463.

48. Detailing that fairness in matters of disagreement, Kamal al-Din Abu al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad bin Saeed al-Anbari (577 AH), investigated by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Fikr, Issue No. (120), 2/828 and what follows, and also see clarification Purposes and tracts explaining the millennium of Ibn Malik, Ibn Umm Qasim al-Muradi (749 AH), investigation by Abd al-Rahman Ali Suleiman, Dar al-Fikr al-Arabi, 1st edition, 1422 AH - 2002 AD, Cairo., 2/ 735-737.

49. Explanation of Ibn Aqil on Alfiya Ibn Malik, Bahaa al-Din Abdullah bin Aqil (769 AH), investigation by Muhammad Mohi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath, ed. 20, 1400 AH - 1980 AD, Cairo. 2/ 290 and beyond.

50. Explanation of Jamal al-Zajaji, Abu al-Hasan Ali bin Moamen bin Asfour al-Ishbili (669 AH), edited by Fawaz al-Shaar, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, 1419 AH -1998 AD, Beirut - Lebanon, 1/575.

51. Interpretation of Liberation and Enlightenment, Sheikh Muhammad Taher bin Ashour, the Tunisian Publishing House, 1984, Tunisia. 25/20.

52. - Interpretation of Al-Qurtubi (The Comprehensive of the Rulings of the Qur’an), Muhammad bin Ahmad Al-Qurtubi (671 AH), investigation by Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Al-Resala Foundation, 1st edition, 1427 AH - 2006 AD, Beirut - Lebanon. 18/438

53. The Brilliant Evidence in the Fundamentals of Grammar, Abu al-Barakat Abd al-Rahman Kamal al-Din Muhammad ibn al-Anbari (577 AH), investigated by Saeed al-Afghani, Dar al-Fikr, 2nd Edition, 1391 AH - 1971 CE, Beirut. 107.

54. Hadith in insights and ammunition, Abu Hayyan al-Tawhidi (414 AH), investigation by Dr. Widad Al-Qadi, Dar Sader, 1st edition, 1408 A.H. - 1988 A.D., Beirut, 2/16. And he narrates with another wording (Enough with my pride..

The Phenomenon of the Verb Kafa : A Study in the Lexicon and its Relation to Syntax and Style

Saad Abdul Hussein Faraj Allah*

Abstract

This research addresses the verb كفى [kafa], which is a unique phenomenon in Arabic in terms of its use lexically, syntactically and stylistically. Via its use, the researcher tracks the Arabic syntactic thinking and its developmental stages regarding this phenomenon, indicating through its way the linguists' views in general and grammarians in particular, in terms of presentation, contrasting, and outweighing. Later, it is concluded to confirm the formula (كفى به) as a new exclamatory structure, for its steadiness and uniqueness in its style, especially in the Holly Qur'an. After that, the research compares it with another use of exclamation depending on the significance of the syntactic structure of what was not common to the grammarians. Thus, the research goes on until getting to a comparison between the old and the new or contemporary uses of (كفى) and laying a hand on the aspects and the development of its use, samples and examples.

Key words : syntactic thinking, syntax of meaning, syntax of structure, exclamation .

* **Lect./Department of Arabic Language / College of Education / University of Basra**